



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

2254...

### من أجل لبنان أيضاً!

سواء أكانت مأساة بيروت انفجاراً عرضياً أم تفجيراً مخططاً، فإنّ الثابت والواضح هو الأمور التالية: أولاً: المنظومة السياسية القائمة في لبنان، والمرتكزة إلى النشاط الاقتصادي غير الإنتاجي، وإلى التحاوص والفساد والتبعية للغرب، والتي ولدها توازن دولي سابق تمثل في حينه باتفاق الطائف، لم تعد صالحة، ولم تعد قادرة على تأمين استمرارية الدولة اللبنانية.

ثانياً: يتمحور التوظيف السياسي الداخلي للمأساة، والذي تحاول تصدّره قوى من المنظومة نفسها، حول دفع الأمور نحو أحد احتمالين؛ إما إعادة تركيب للمنظومة نفسها على أساس توازنات جديدة تصب في صالح القوى الأشد ارتباطاً وتبعية للغرب، أو دفعها نحو الانفجار على أمل الوصول إلى إعادة التركيب هذه.

ثالثاً: التطور الموضوعي للحركة الشعبية في لبنان لن يتوقف، بل سيتعاظم ويزداد انتظاماً، ولكن هذا الأمر سيأخذ وقته؛ وفي الأثناء، ينبغي إيجاد أطر وأشكال وطروحات عاقلة وموضوعية تسمح للحركة بالتطور وبالانتظام، وتمنع تحولها إلى أداة للاغتطاء من قوى التخريب.

رابعاً: محاولات التوظيف السياسي الخارجي للمسألة، والمتمثل بالدخول الأمريكي المحموم، «والفرنسي ليس أكثر بكثير من واجهة له»، يتمحور حول مجموعة أهداف واضحة: «1- تحويل الانفجار إلى أداة إضافية في عقوبات قيصر. 2- تحويل لبنان ككل، إلى أداة للتأثير في الوضع السوري، بعد أن اضمحلت قدرات التخريب الأمريكي في سورية بشكل تدريجي، ابتداء من الدخول الروسي المباشر في أيلول 2015، ومن ثم إصدار القرار 2254، ومن ثم مسار أستانا. 3- تحويل الانفجار إلى أداة في «صفقة القرن» المطلوب منها تأمين الكيان الصهيوني في المرحلة القادمة التي سيكون الأمريكي مضطراً فيها إلى الانسحاب الكامل من المنطقة».

ما ينبغي أن يكون واضحاً، وما لا يجوز إسقاطه من القراءة العامة للمشهد هو الحقائق التالية:

أولاً: انفجار/ تفجير 2020، لن يستطيع تكرار تجربة 14 شباط 2005 وما تلاها من «ثورة» أرن، فنحن أمام توازن دولي جديد لن يسمح بتكرار المهازل الغربية.

ثانياً: رغم أنّ الصورة تبدو سوداوية بالنسبة للكثيرين، ورغم أنّ احتمالات الفوضى المقبلة تبدو كبيرة، إلا أنّ المؤكد أنّ الجزء المضيء من اللوحة العامة، أكبر بكثير من الجزء المظلم؛ فالتحركات التخريبية لقوى العالم القديم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تندرج في إطار السباق مع الزمن، في وجه الحلول السياسية، وفي وجه الاستقرار في المنطقة، ولذا فإنّ تأثيرات التخريب الأمريكي ستبقى مَطوّقة بحدود القوة الفعلية للأمريكي، وهي قوّة متداعية بشكل متسارع.

ثالثاً: إرساء الاستقرار في سورية عبر التطبيق الفوري والكامل للقرار 2254، لم يعد مطلباً وحاجة سورية فحسب، بل وبات حاجة لشعوب المنطقة كلّها، لأنّ إرساء الاستقرار في سورية، بات المدخل الأساسي لإرساء الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولذا فإنّ من المهمات الوطنية والإنسانية الكبرى الملغاة على عائق الوطنيين السوريين، ليس اتجاه سورية والسوريين فحسب، بل واتجاه الأشقاء اللبنانيين وشعوب المنطقة عامة، هي أن يكتفوا جهودهم للوصول إلى الحل في سورية، وبأسرع وقت ممكن!



## انتشار الوباء في سورية بصمت..

## بينما المقاربات «صارخة»!

[12]

أراء

التوازن المأساوي  
في فصله الجديد

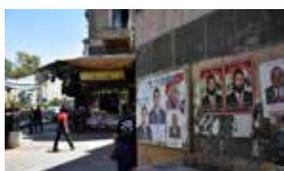
22

شؤون عربية ودولية

من بيروت إلى بكين  
حوّل!

17

ملف «سورية 2020»

القرار 2254  
والمسألة الوطنية..

06

شؤون عمالية

حصارات متعددة  
والجوع واحدا!

02

# حصارات متعددة والجوع واحدا!



الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة على سورية منذ بدء الأزمة، ليست هي الأولى وقد لا تكون الأخيرة، فقد كان لها نصيب مهم في تضيق الخناق على شعبنا من حيث توفر المواد الأساسية التي يحتاجها في غذائه اليومي.

إن الحلول المطروحة لتخفيف وطأة الأزمة تصطدم بجدار متين تمثله قوى النهب والفساد التي لا مصلحة لها في الخروج الآمن من الأزمة

يشاهدون ويسمعون على وسائل الإعلام جعجعة ترفع منسوب عدم الثقة المتراكم أصلاً بين الحكومات وقراء الشعب السوري. وسلوك هذه الحكومات لا ينبأ بحلول حقيقية، بل بالعكس كل القرارات المتخذة تؤزم معيشة الفقراء وتزيد المصاعب عليهم. إن الحلول المطروحة لتخفيف وطأة الأزمة تصطدم بجدار متين تمثله قوى النهب والفساد، التي لا مصلحة لها في الخروج الآمن من الأزمة، عبر الحل السياسي والحوار «المفترض» البدء به، والذي يعاقب بأشكال مختلفة من القوى المتشددة في كلا الطرفين، وهذا يتطلب من القوى السياسية الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية، التحرك في مواجهة الجبهة الأخرى المعتدية على قوت الشعب ومصالحه الحقيقية في الخروج من مستنقع الأزمة الكارثية، التي هي جبهة مترابطة الصفوف، مستفيدة من ظروف الأزمة التي جزء منها الحصار والعقوبات الاقتصادية، كي تُمنع في نهبها واحتكارها للقيمة الشعب وحقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

موجه إلى الحكومة التي استنفذت دورها في كسر الحصار المفروض على شعبنا، واستنفذت قدراتها في حل الأزمات المستعصية، وإلى كل القوى الوطنية والشريفة، وما أكثرها في بلادنا: أليس هناك من طريقة نسير عليها لكسر الحصار الشيطاني المفروض علينا؟ أليس من وسيلة لمواجهة المحترقين وتجارة الأزمات؟ نعم، هناك حلول في كسر الحصارات، وهناك من الدول التي سبقتنا في هذا الأمر، وتجاربها واضحة لمن يريد أن يواجه الحصار، ولكن لا حياة لمن تنادي مع استمرار النهب لقوت الشعب، وتعاضمه الذي أوصل الفقراء إلى حافة الجوع والعوز، وعدم القدرة على تأمين أقل الحاجات ضرورية لهم؟! الحكومات المتعاقبة تتبنى في بياناتها الوزارية الحد من ارتفاع الأسعار، وتخفيف آثار الأزمة على المواطنين، ولاحقاً قالت: إنها ستضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بقوت الشعب، من خلال قرارات صارمة ستتخذها لهذه الغاية، ولكن المكتوبين بنار الأزمة لم يروا طحناً! بل

## عادل ياسين

وما كان هذا ليحدث لولا السياسات الانفتاحية التي تمت مع الغرب، ولولا النهج الاقتصادي الليبرالي المتبنى، الأمر الذي أدى إلى ربط الاقتصاد السوري برمته «تقريباً» مع هذه الأسواق، والذي جعل الاقتصاد الوطني يتأثر تأثراً خطيراً بالحصار الجائر المفروض، وبالتالي انعكاسه على قدرة الدولة التي غاب دورها الضروري عن تأمين الحاجات الضرورية للمواطنين من غاز، ومازوت، وغيرها من الحاجات الأخرى، التي أصبح تأمينها يشكل عبئاً مضافاً إلى الأعباء الأخرى التي يعاني منها شعبنا، وخاصة الفقراء منهم المكتوبين بنار الأسعار المتحكم بها من كبار الفاسدين والمحترقين المسيطرين على الأسواق والمخازين من البضائع، وهذا الفعل الشائن يصب في طاحونة الحصار، ويكمل من حيث النتائج المراد الحصول عليها، ضمن الخط السياسي الموضوع غريباً وأمريكياً. والسؤال الذي يتردد على كل لسان من المكتوبين بنار الأزمة، وهو

## بصراحة

محمد عادل اللحام



## القطاع الصناعي خطوات باتجاه التشغيل أم الإنهاء؟

فوضت رئاسة مجلس الوزراء وزارة الصناعة بتشكيل لجنة مهمتها إعداد مشاريع الصكوك التشريعية لحل جميع الشركات المدمرة كلياً، والمتوقفة عن العمل، التي لا تحقق الربحية الاقتصادية والجدوى المطلوبة منها، كما ذكرت صحيفة «الوطن» فقد حدد التفويض المهام الأساسية التي تقع على عاتق وزارة الصناعة القيام بها تجاه شركات قطاع الدولة الصناعي، الذي أصيب بأضرار كبيرة في خطوطه الإنتاجية، وفي البنية التحتية، مما أدى إلى سحب معظم العاملين في هذه الشركات وتوزيعهم على الإدارات المختلفة، وقسم آخر على بعض المعامل التي ما زالت تنبض عروقها ولديها قدرة على الإنتاج، وإن كان بالحدود الدنيا ضمن الإمكانيات والظروف المتاحة لها، والتي كان ممكن تطويرها وتحسينها، لو كان لدى الحكومة التوجه بدعمها بكافة الوسائل والسبل، وخاصة المواد الأولية والطاقة باعتبار الإنتاج الصناعي هو الأساس الذي يبنى عليه، من أجل تحقيق النمو المطلوب للتنمية، ولكن هذا لم يحدث، وتُركت المعامل القادرة على العمل تقال منفردة دون دعم لها، حيث أكدت التقارير المختلفة - ومنها النقابية - على أوضاع المعامل والعمال التي وصلت أوضاعهم إلى حد لا يحسدون عليها. في التفويض المعطى لوزارة الصناعة لتقرير مصير المعامل التي لا جدوى اقتصادية منها، ولا تحقق الربحية الاقتصادية، هذا الواقع المطلوب حله ليس بالجديد بل هو قبل الأزمة، حيث الحسابات الاقتصادية للشركات كانت خاسرة بمعظمها والربح الذي يعلن هو من فروقات الأسعار في ذلك الزمن، ولم يجر حل حقيقي يخلص المعامل من واقعا المزري، حيث كانت الموارد متوفرة، فكيف الآن والموارد شحيحة، وما يخص بعض المعامل من موارد كخط إسعافيه لا يكفي لتطوير خطوطها الإنتاجية وتأمين موادها الأولية؟

السؤال: كيف ستؤمن الموارد اللازمة لإعادة تشغيل المعامل أو تغيير صفاتها الإنتاجية؟ عن طريق تخصيصها أم عن طريق مشاركتها مع رؤوس المال المحلية والأجنبية؟ حيث هذه الأفكار والتوجهات متداولة ضمن خطط الحكومات السابقة وجرى التنظير لها باعتبارها خشبة الخالص، التي ستمكن الحكومة من تأمين الموارد، وتخلصها من الحمل الثقيل الذي تحمله كما كانوا يقولون. إن عملية تدوير العجلة الإنتاجية بطاقتها القصوى ممكنة، والسبيل لذلك واضح ويحتاج لقرار بتأمين الموارد اللازمة من جيوب قوى النهب والفساد الكبيرين، الذين نهبا المعامل والمال العام الذي يحتاجه الآن في تدوير عجلة الإنتاج، وتأمين متطلبات شعبنا وحقوق العمال في حياة كريمة.

# كورونا مصيدة السياحة!



تعرضت الكثير من المنشآت السياحية- مثلها مثل المنشآت الخدمية الأخرى- لما يشبه الشلل في أعمالها، نتيجة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة في بداية الجائحة ولكنها كانت وحيدة الجانب، أي، وكأنها قالت للعاملين وأصحاب الأجور: اذهبوا أنتم وربكم وقاتلوا من أجل معيشتكم، التي هي بالأساس- أي بدون إجراءات- في حالة بؤس وذنك شديدين، فكيف مع الإجراءات، خاصة وأن العاملين في هذه الأماكن ليس لديهم ما يحميهم من الجوع والعوز سوى عملهم الذي خسروه، ولكم أن تتخيلوا عدد المنشآت التي أغلقت أبوابها بسبب الجائحة، وبسبب قلة ما في الجيب للكثيرين من روادها، التي تراكمت مع ارتفاع كبير في أسعار المأكولات والمشروبات، مما قلص عدد المرتادين لهذه الأماكن.

## ■ فادي نصري

يقال: إن أعراض وباء كورونا تبدأ في الأيام الثلاثة الأولى، وفيما بعد، إما يتحسن المريض ويشفي، أو يموت، هذا التعريف يصلح في حال الإصابة بالفيروس، ولكن لهذا الفيروس أخطار أوسع من الفتك بصحة البشر، ألا وهي الاقتصاد بشكل عام وجيوب العمال بشكل خاص.

**جلس المعطلون قسراً في منازلهم ويتمنون العودة إلى أعمالهم ولو طالبهم الفيروس في صدورهم**

## ■ مصلحة عامة

مع بداية تفشي فيروس كورونا في سورية، اتبعت الحكومة عدت أساليب لمكافحة الفيروس وحماية المواطنين من الإصابة بهذا المرض اللعين، فكان الحجر، والذي انتهجه أغلبية دول العالم، وأحد من هذه الأساليب لمواجهة الفيروس، فأغلقت جميع المحال التجارية والمجمعات السياحية على كبرها وصغرها، وأرسل بالآلاف

مؤلفة من العاملين بأجر- شهري أو أسبوعي، أو على الأجر الذي يسمى بالبخشيش أو البراني- إلى المجهول، فجلس هؤلاء المعطلون قسراً في منازلهم، ويتمنون العودة إلى أعمالهم ولو طالبهم الفيروس في صدورهم، فما كان من الحكومة إلا أن أعلنت عن منحة بمبلغ 100 الف ليرة سورية للمتطلين بسبب الحجر، وفي المحصلة 2% من المتطلين عن العمل في المنشأة السياحية من حصولوا على المنحة، وبقي آلاف العاملين في مهب الريح.

## ■ فرح المصابون فقراً

بعد فك الحجر استبشر هؤلاء العمال خيراً بعودتهم إلى أعمالهم، ولكن كانت المفاجآت المأساوية تنهال عليهم تبعاً، فمنهم من حاول العودة إلى عمله، ووجد المحل قد أغلق بشكل كامل بسبب الخسائر التي لحقت بأصحاب المحال السياحية، ومنهم من كان حظه كما يقال من ذهب، وعاد إلى عمله، ومنهم من يعمل لحد الآن بدوام ساعي جزئي أو على طريقه نصف شهري، وما زالت القرارات تصدر لمواجهة الجائحة دون الالتفات

خدمة الصالات. 3- عاملو النظافة، وهؤلاء ينقسم عملهم بين تنظيف الصالات ومحيط المنشأة، وجلي الكؤوس والصحون. 4- عمال تحضير الطعام والشراب. نهاية الكلام نطلب من المسؤولين ركوب سياراتهم الحديثة والمريحة، والقيام بجولة ترفيهية، والمرور من أمام المطاعم التي يعرفونها جيداً، لأخذ نظرة سريعة عن ضخامة المطاعم، ومقارنة الأعداد التي كانت تشغلها مقارنة بالوضع الحالي، والنتيجة: ربما مئات آلاف المصابين الفقيرين بفيروس كورونا 2020.

لمصابتر هؤلاء العمال، وعلى سبيل المثال: صدر هذا الشهر قرار ينص على منع إقامة الحفلات الفنية والعروض الفنية في جميع المحال السياحية، والقرار من حيث المبدأ صحيح، ولكن مواجهة وباء الموت يجب أن تترافق مع خطة لمواجهة العوز والفقر لهؤلاء العمال، والذين لا توجد إحصائيات دقيقة لأعدادهم، والسبب عدم حمايتهم بأية مظلة قانونية تأمينية أو نقابية، وما علينا الآن سوى تفنديهم للوقوف على حجم المأساة. 1- عمال النرجيلة متوقفين بشكل كامل. 2- عمال

## الطبقة العاملة



### اليمن- عمال بلا أجر

أعلن عمال وموظفو صندوق النظافة والتحسين- في مديرية أحور في محافظة أبين يوم 5 آب- إضرابهم عن العمل، وذلك احتجاجاً على عدم صرف مرتباتهم. وقال عمال النظافة: إن مرتباتهم وحواضهم متوقفة منذ شهرين 7/6 مؤكدين عزيمتهم على البدء بعملية الإضراب عن العمل، حتى يتم تسليم مرتباتهم. وناشد مدير صندوق النظافة والتحسين في مديرية أحور بضرورة التحرك الجاد والسريع، والعمل على صرف مستحقاتهم من المرتبات، كونها مصدر رزقهم الوحيد. وخرجت مظاهرة أخرى لعمال النظافة في مدينة تعز، ولكن الأخيرة قد تمكنت من تحقيق أهدافها في الساعات الأولى من الاحتجاج، وسوف تصرف مرتباتهم خلال أسبوع، كما تم التوصل لاتفاق لصرف بدل غذاء لهم.



### المغرب- أطباء بلا عطل

دعت الجامعة الوطنية للصحة التابعة لنقابة الاتحاد المغربي للشغل، يوم 4 آب إلى تنظيم وقفات احتجاجية، في معظم مواقع العمل، للتنديد بقرار إلغاء العطل. وأعربت النقابة عن رفضها في بلاغ لها، القرار المفاجئ والافرادي لوزير الصحة، القاضي بإلغاء العطل السنوية لمهنيي القطاع، والتي سبق وأن طالها التقليل إلى مدة 10 أيام، ولم يتم الإفراج عنها إلا بعد مطالبات ملحة من طرف الاتحاد، بعد إلغائها جملة وتفصيلاً مع بداية جائحة كورونا. واعتبرت النقابة القرار بالصادم، كونه لم يراع لا ظروف الاحتراق المهني، التي بدأت تظهر بوادرها في صفوف العاملين في القطاع، مؤكدة: أن موقفها الرافض لقرار إلغاء العطل السنوية، والذي سيزيد من حدة الضغط النفسي والإجهاد على العاملين في القطاع، وتعتبره مناقضاً لما تنتظره من تحفيز وتشجيع.



### الإمارات تسريح تعسفي بالجملة

أفادت مصادر يوم 3 آب أن بنك أبو ظبي التجاري يعتزم تسريح مئات الموظفين وإغلاق عدد من الفروع، تحت ذريعة انخفاض أسعار النفط وأزمة وباء كورونا. وأفادت المصادر أن بنك أبو ظبي التجاري ينوي تسريح 400 موظف وإغلاق 20 فرع بعدما تعهد سابقاً بعدم خفض عدد الموظفين بسبب الأزمة. وفي آذار الماضي، أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه «لن يتم تسريح أي موظف عن العمل خلال عام 2020 نتيجة لوباء كوفيد 19». كما أعلن الأسبوع الماضي بنك الإمارات دبي الوطني، والذي يعد أكبر بنك في دبي، عن انخفاض أرباحه بنسبة 58%، وقالت مصادر إعلامية أن البنك قام في شهر حزيران بتسريح مئات الموظفين.



### بريطانيا- الكحل أحسن من العمى

أعلنت نقابة طياري الخطوط الجوية البريطانية «بريتش ايرويز» يوم 3 آب عن خطة لخفض رواتبهم مؤقتاً بنسبة 20% لحد من عمليات التسريح، بحيث لن تشمل سوى 270 منهم، كانت الشركة تعتزم تسريح 1255 موظف. ووافق أعضاء النقابة بغالبية 85% على هذه الخطة، في وقت يشهد قطاع النقل الجوي انهياراً بسبب جائحة كورونا، بالإضافة إلى إلغاء 270 وظيفة، تنص الخطة على خفض الرواتب بنسبة 20% لمدة عامين، قبل أن تعود إلى ما كانت عليه على المدى البعيد. وقال الأمين العام لنقابة الطيارين: إن «أعضائنا اتخذوا قراراً مرغمين عليه انطلاقاً من الظروف، ولكن فشلنا في إقناع بريتش ايرويز بتجنب أية عملية تسريح تعسفي يشكل خيبة أمل كبيرة».

# منظمة العمل الدولية والدور المشبوه



إيجابي لأنه يثبت بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي اتجاه خروقات حقوق العمال.

## حماية دولية غير فعالة

اهتمام القانون الدولي بحقوق العمال لا يعني بالضرورة بأن هذه الحماية هي فعالة أيضاً. ولو أن مشكلة فعالية القانون الدولي هي مشكلة عامة، وليست متعلقة فقط بمجال حماية حقوق العمال، ولكن المشكلة هذه تظهر بصورة خاصة في هذا المجال، لكون العمال فعلاً طبقة مهمشة يصعب عليها الدفاع عن حقوقها. وسبب العجز هنا يعود إلى ضعف الآليات المستخدمة لحماية حقوق العمال، أي: إن الاتفاقيات الدولية والتوصيات تفقر إلى آلية تنفيذية فعالة كمحكمة خاصة بها مثلاً، تصدر قرارات ملزمة للدول الأعضاء، يستطيع العمال اللجوء إليها في حالة خرق حقوقهم. لذلك فإن الاتفاقيات والتوصيات الموجودة في إطار منظمة العمل الدولية يمكن اعتبارها من ضمن ما يعرف بالقانون الناعم، أي: القانون غير الملزم مادياً بل أخلاقياً لضف آلية مراقبة تنفيذه.

مثلاً: لو أخذنا عينة من هذه المعاهدات كاتفاقية تحديد مستويات الحد الأدنى للأجور لسنة 1970 المادة 12، واتفاقية حماية حقوق المهاجرين لسنة 1975 المادة 22، واتفاقية حماية حقوق الضمان الاجتماعي لسنة 1982 المادة 26، واتفاقية حظر عمل الأطفال لسنة 1999 المادة 14، نرى بأن آلية هذه الاتفاقيات لها هي ضعيفة جداً، إذ تنص كل هذه المواد التي تم ذكرها أعلاه على أن مجلس إدارة منظمة العمل الدولية يقدم تقريراً إلى المؤتمر السنوي العام حول تطبيق الاتفاقية المعنية من قبل دول الأعضاء. وهي آلية ضعيفة جداً لا تتعدى توبيخ الدولة العضو في الاتفاقية في حالة خرقها لاتفاقية من هذا النوع. فمثلاً: بالرغم من اتفاقية حظر عمل الأطفال فإن هناك عشرات الملايين من الأطفال يعملون في دول العالم الثالث تحت ظروف قاسية جداً، ومنظمة العمل الدولية لا تستطيع عمل شيء يذكر لمحاربة هذه الظاهرة.

نشر العدالة الاجتماعية: من البدهي بأن النمو الاقتصادي في دولة ما لا يعني بالضرورة التقدم الاجتماعي. وفي بعض الحالات تمنح الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب التقدم والرفاه الاجتماعي، وغالباً ما يكون العمال من بين أولى الضحايا، ولهذا فإن القانون الدولي يسعى إلى إيجاد توازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. تطوير قوانين العمل الوطنية: إن القانون الدولي من خلال وضعه المعايير في مجال حماية حقوق العمال، يضع سقفاً قانونياً للقوانين الوطنية المختصة بحقوق العمال، لا يجوز تجاوزه، كحضر عمل الأطفال وتحسين ظروف العمل والمساواة في الأجور مثلاً.

دعم حركات الإصلاح: القانون الدولي من خلال إصداره لتوصيات وعقد معاهدات دولية يشكل مصدر إلهام للمطالبين بحقوق العمال، وتحسين ظروفهم من قبل منظمات المجتمع المدني، وحتى الحكومات، وتمنح هذه المطالب شرعية دولية.

القانون الدولي كأي حقل آخر من القانون يحتاج إلى آلية معينة لغرض تأدية واجباته في تطبيق وتنفيذ قواعده، كما هو الحال في القوانين الوطنية، حيث هناك المحاكم التي تطبق القانون، والأجهزة التنفيذية التي تنفذ قرارات المحاكم. ولو أن الأمر يختلف نوعاً ما في القانون الدولي، إذ أنه يفتقر على المستوى الدولي إلى آلية تنفيذية مركزية، وأن الدول تعتمد على حد كبير على حق الثأر، أي: الرد بالمثل. وآلية القانون الدولي لحماية حقوق العمال على المستوى الدولي، هي: منظمة العمل الدولية.

## منات التوصيات والمعاهدات لمنظمة العمل الدولية

غزارة الاتفاقيات لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق العمال لها مدلولان، المدلول الأول: هو سلبى لأن القانون بصورة عامة يسعى إلى فض النزاعات في المجتمع بصورة سلمية، وإصدار قانون ما يعني بأن هناك نزاعاً مسبقاً، وغزارة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق العمال تدل على أن هناك خروقات كثيرة لحقوق العمال، والآ لم تكن هناك حاجة لتنظيمها قانونياً، والمدلول الثاني: هو

الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والتي تتخذ قراراتها بالتصويت وتشارك فيها أطراف الإنتاج الثلاثة، تكون في أغلبها غير ملزمة للدول التي صادفت عليها، وهي تعبر في مضمونها عن مصالح قوى رأس المال المهيمنة على قراراتها، من خلال تمويلها لأنشطة منظمة العمل الدولية، التي يساهم فيها بشكل فعال «الهستدروت الصهيوني» حيث يجري انتهاك حقوق العمال بشكل سافر من قبل هذه الدول، عبر التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل، وكون هناك انتهاك للقانون الدولي الذي يؤكد على حقوق العمال، وخاصة أجورهم، وهذا يعني أن مستوى الحريات النقابية والحريات الديمقراطية متدن إن لم نقل معدوماً، والنقابات المشاركة في التصويت على القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة العمل لا حول ولا قوة لها، وفي أحيان كثيرة تعبر عن وجهة نظر حكوماتها، ولهذا فإن الطبقة العاملة تخوض نضالها من أجل حقوقها بمعزل عن توجهات منظمة العمل، وذلك من خلال تنظيم قواها وتفعيل أدواتها، وعلى رأسها سلاح الإضراب والتظاهر، الذي هو فعال ويحقق نتائج في حال استخدامه استخداماً مدروساً وصحيحاً، كما هو مشاهد الآن في الكثير من الدول الرأسمالية، التي تعبر فيها الطبقة العاملة عن مصالحها وحقوقها بعيداً عن النقابات الصفراء المهيمن على قراراتها.

## قاسيون

العمل كأحد عوامل الإنتاج الثلاثة، أي: الأرض والرأسمال والعمل «الرأسمال البشري». ومن الناحية السياسية أي: الإيديولوجية، خاصة الماركسية، يشار إلى العمال كطبقة المنتجة مهمشة الدور، والتي تضطر إلى بيع قوة عملها في المجتمع الرأسمالي. القانون الدولي لا يميز هنا بين أية فئة معينة من العاملين مقابل الأجر، ولهذا يستخدم القانون الدولي مصطلح العاملين بدل العمال.

## الأهداف الرئيسية للقانون الدولي في مجال حماية حقوق العمال

تنظيم المنافسة: من المعلوم بأن الدول والشركات هي في منافسة اقتصادية مستمرة مع بعضها البعض، والمنافسة هذه تكون بصورة رئيسية في مجال أسعار السلع المنتجة، حيث تدني أسعار السلع يعتبر امتيازاً تسويقياً للمنتج. وهناك مخاوف بأن تجري هذه المنافسة في مجال الأسعار على حساب العمال، كعامل إنتاج متغير قبل الأرض والرأسمال، أي: استغلال جهد العمال من خلال دفع أجور غير عادلة لهم، من أجل خفض أسعار السلع في السوق لصالح تقوية المنافسة. ولهذا فإن القانون الدولي يسعى إلى حماية العمال من أجل الحصول على أجور عادلة مقابل عملهم.

دعم السلم الدولي: من المعلوم بأن اللاعالة في المجال الاجتماعي في دولة ما تشكل أيضاً خطراً على المجتمع الدولي ككل، لأنها يمكن أن تؤدي إلى ثورات وحروب داخلية، ولهذا فإن القانون الدولي يحاول بجهد نشر العدالة في العالم خدمة للسلم الدولي.

إن القوانين والاتفاقيات الصادرة هي تعبير عن مصالح القوى المهيمنة، ولهذا يجري خرقها لصالحهم، وحتى تكون القوانين والاتفاقيات فعالة وحامية لحقوق العمال لابد من تعديل في ميزان القوى الذي يتغير، والتعديل المفترض ستصنعه الطبقة العاملة بقوة تنظيمها وفعالية أدواتها وحراكها على الأرض، المستند لوعي حقيقي بمصالحها وبرنامجهما الثوري المحطم لقوى رأس المال. وهنا نعرض شكل الحماية التي يطرحها القانون الدولي لحقوق العمال، وهذا الطرح سيبقى طرماً إن لم يُحم بقوة أصحاب المصلحة الحقيقية.

القانون الدولي كحقل خاص من القانون، يرمز إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، وعلى رأسها الدول والمنظمات الدولية، وهدفه الرئيسي هو: فض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية.

لم يعترف القانون الدولي لحد الآن بالأفراد كأشخاص للقانون الدولي بصورة كاملة، بل يتعامل معهم من خلال دولهم، ما عدا بعض المستويات الإقليمية، كحماية حقوق الإنسان في إطار المجلس الأوروبي.

حقوق العمال تقع أيضاً في إطار حقوق الإنسان التي لا تتم حمايتها بصورة فعالة في القانون الدولي. ومصطلح العمال نفسه يختلف في القانون الدولي عما عليه عند التعريفات الاقتصادية والسياسية، إذ أنه من الناحية الاقتصادية يعتبر

# التقدم الصيني والوضع الأمريكي «غير الموات»



حالياً شركة هواوي وغيرها، ولا يوجد ما يشير إلى أن شركتي AT&T و Verizon الأمريكيتين ستكونان قادرتين على التصنيع بسرعة تضاهي الصين. والملفت في الأمر، أن الدولة التي ستتخذ قراراً بعدم الاستفادة من هذه التقنية لأسباب سياسية ستدفع نفسها نحو التخلف التكنولوجي حتماً.

## ثغرة عسكرية تؤرق الأمريكي

كان السناتور الجمهوري الأمريكي توم كوتون أول من أثار مسألة أن برنامج التحديث العسكري الصيني قد خلق فجوة صاروخية لصالح الصين، ففي آذار 2018، سأل كوتون الأدميرال هاري هاريس، قائد القيادة الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ «وهو سفير الولايات المتحدة الآن في كوريا الجنوبية»، عن صواريخ الصين، ليؤكد الأخير: «نحن في وضع غير موات في ما يتعلق بالصين اليوم، بمعنى أن الصين بات لديها صواريخ بالستية أرضية قادرة على تهديد قاعدتنا وسفننا في غرب المحيط الهادئ»، و«لتصحيح ذلك»، اقترح هاريس خروج الولايات المتحدة من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF)، وهو ما فعله ترامب وقتها بعدم امتثال روسيا للمعاهدة، لكن كان من الواضح أن الهدف الحقيقي هو الخوف من هذه الثغرة الجديدة التي خلقتها بكين، وفي شهر آب من العام ذاته، بدأت واشنطن الاختبارات على صاروخ متوسط المدى في محاولة لسد هذه الفجوة.

## التقدم التكنولوجي

تحاول الولايات المتحدة أن تمنع الصين من أن تكون ورشة العالم، وضماً أن تكون أكبر منتج تكنولوجي في العالم، وهذا هو السبب في أن الحكومة الأمريكية - مدفوعة من كبار شركات وادي السيليكون - لا تزال تحاول التضييق ضد شركة التكنولوجيا الصينية «هواوي». حيث تهيمن «هواوي» حالياً على الجيل التالي من التكنولوجيا اللاسلكية عالية السرعة 5G، وتأتي شركة «ريكسون» السويدية و«نوكيا» الفنلندية في المراتب اللاحقة، ولكن لا توجد شركة أمريكية قريبة من هؤلاء الثلاثة في إنتاج تقنية 5G. وتتمتع شبكة الجيل الخامس بإمكانية إحداث ثورة في الصناعات الأخرى أيضاً، حيث ستكسب تقنيات، مثل: المركبات ذاتية القيادة، وفوائد هائلة من نقل البيانات بشكل أسرع وأكبر. كما ستعمل هذه الشبكات أيضاً على تحسين «إنترنت الأشياء» من خلال زيادة كمية وسرعة تدفق البيانات بين أجهزة متعددة، أي: إنها ستحل محل العمود الفقري للألياف الضوئية، الذي تعتمد عليه العديد من الأسر حول العالم. بمعنى أن الدولة التي ستكون سباقة في شبكات الجيل الخامس، وستكون سباقة أيضاً في مروحة واسعة من الابتكارات الجديدة، فضلاً عن قدرتها على وضع المعايير لهذه الابتكارات، التي سيتم استخدامها حول العالم. لكن الولايات المتحدة غير قادرة على أن تكون هذه الدولة، ذلك لأن الشركات الأمريكية غير قادرة على تصنيع المعدات التي تصنعها

**الارتباك الأوروبي يشهد العديد من التغيرات حيث إن النخب الحاكمة في أوروبا تصطدم اليوم اصطداماً مباشراً مع نهج ترامب الأحادي «أمريكاً أولاً»**

2014 وبدأ تشغيله في عام 2015، والذي أجرى خلال العامين الماضيين عدة صفقات مهمة بين الصين وروسيا، والصين وإيران. وأخيراً، مشروع «الحزام والطريق» الذي تم إطلاقه في عام 2013، والذي انضمت إليه أكثر من 130 دولة، وحوالي 30 منظمة دولية، وهو المشروع الذي يعتبر اليوم حجر الأساس الأول في ربط القارتين الآسيوية والأوروبية في إطار المشروع الأوراسي. ومن الملاحظ هنا، أن الارتباك الأوروبي - الذي يتخذ البعض ذريعة للحكم بفشل المشروع الأوراسي - يشهد اليوم العديد من التغيرات، حيث إن النخب الحاكمة في أوروبا، والتي اعتادت سابقاً على التبعية للولايات المتحدة تصطدم اليوم اصطداماً مباشراً مع نهج ترامب الأحادي «أمريكاً أولاً»، والذي بات يستهدف الصناعات والشركات الأوروبية بالعقوبات الاقتصادية، في حال ذهبت هذه النخبة إلى خيار الانعطاف نحو الشرق، وهو الخيار المنطقي فعلياً في ظل غياب أية بدائل أمريكية تنافس بشكل حقيقي، ما يمكن أن تقدمه العلاقات مع الشرق من منفعة إلى عموم دول القارة الأوروبية. وتعد هذه المشاريع أرضية خصبة لإنجاز الهدف الصيني الروسي المشترك، المتمثل في كسر الهيمنة الأمريكية، ولاسيما في مسألة استبعاد الدولار الأمريكي من التبادلات التجارية البينية، مع الدول التي تبحث عن مخرج لها من المأزق الاقتصادية، بما في ذلك سلاح العقوبات الأمريكية ضمناً.

حتى الآن، لا تزال بعض الأوساط تؤمن بأنه ليس هنالك في يد الصين ما يسمح لها بمواجهة الضغوطات الأمريكية المتزايدة عليها، والدفع نحو تسريع عملية تراجع الوزن الأمريكي العالمي، والنموذج الاقتصادي والسياسي والعسكري للولايات المتحدة، وعملية الإرباك التي تجريها من خلال فرض العقوبات الاقتصادية، التي توحى بأن الطرف الذي يفرضها لا يزال يتمتع بموقع متفرد في العالم، خلافاً للحقائق التي تظهر في العالم اليوم.

## إعداد: سعد خطار

في السنوات القليلة الماضية، كثفت الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب التحركات المناهضة للصين، وحتى لو لم يعد انتخاب ترامب في شهر تشرين الثاني المقبل، فإن «الديمقراطيين» كانوا قد استبقوا التكهانات من خلال مراكز أبحاثهم، التي أكدت أنه من المستبعد أن يتم تغيير هذا التوجه الأمريكي ضد الصين، في حال لم يربح ترامب. فماذا في جعبة الصين لخوض هذه المواجهة؟

## ثلاث خطوات اقتصادية

أعدت الصين نفسها ضد احتمال التضييق الأمريكي لعدة سنوات. ومن أدوات عملية الإعداد هذه كانت هنالك ثلاثة مشاريع دولية أساسية: البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIB) الذي أطلقته الصين في 2013-2014 وانضمت إلى عضويته أكثر من مئة دولة، وبنك التنمية الجديد (NDB)، الذي تم اقتراحه في 2013-

**نحن في وضع غير موات فيما يتعلق بالصين اليوم بمعنى أن الصين بات لديها صواريخ بالستية أرضية قادرة على تهديد قاعدتنا وسفننا في غرب المحيط الهادئ»**

# القرار 2254 والمسألة الوطنية.



يحاول بعض السوريين تقديم مسألة الحل السياسي للأزمة والقرار 2254 على أساس أنها تتناقض مع الوطنية السورية، تحت ذريعة أن هذا القرار قرار دولي، لم يشارك فيه ممثلو الشعب السوري، لا بل يشطح البعض معتبراً أنه «قرار استعماري». وبغض النظر إذا كان هذا الرأي تجاهلاً أو جهلاً بمضمون القرار وظروف صدوره، فإن معناه الوحيد هو وضع الشان الوطني رهينة لقوى سياسية محددة، سواء من هذا الطرف أو ذلك، وتفويضها بهذه المسألة الإستراتيجية الكبرى، لا بل إن البعض يرى بأن الدفاع عن الوطن، بات يمر عبر رفض القرار 2254، وأكثر من ذلك، يمر عبر الدفاع عن الحال القائم كما هو.

## ■ كفاح سعيد

حسب مختبرات علم الاجتماع السياسي، فإن تقييم صلاحية بنية ما، إما أن يكون بالاستناد إلى التحليل والاستنتاج، من خلال تفكيك الظاهرة وفرز عناصرها، واكتشاف نقاط الضعف والقوة فيها، وبالتالي، تحديد مدى قدرتها على القيام بالدور المطلوب منها، أو أن التقييم يكون من خلال التجربة الملموسة، وسلوك هذه البنية على الأرض، أو من خلال التحليل والتجربة معاً كما هو في الحالة السورية الملموسة.

والسؤال هو: هل استطاع ويستطيع النظام بتركيبته القائمة، وتوازن القوى فيه، القيام بالحد الأدنى من الدور المطلوب منه في حماية الاستقلال الوطني، واستعادة السيادة الوطنية، واستمرار الدور التاريخي الذي كانت سورية تلعبه، كحد أدنى من الوظيفة الوطنية المعروفة تقليدياً، لأي نظام سياسي؟ وماذا تقول التجربة الملموسة خلال سنوات الأزمة؟

## من حيث التحليل

إذا كانت البنية الاقتصادية-الاجتماعية للنظام السياسي في سورية، هي بنية نظام رأسمالي تابع، أي جزء من السوق الرأسمالية العالمية، فإنه يخضع بالضرورة لقوانين وأدوات هذه السوق، ومنها: وجود قوى طبقية تنظم العلاقة بين السوق الداخلية وسوق المركز الرأسمالي، اصطلاح عليها بـ «الكومبرادور». ومع سيادة البرلة عالمياً، تنامي موضوعياً دور هذه القوى كونها الأداة المحلّة لعملية البرلة، وفي الحالة السورية الخاصة، ازداد دورها كونها جزءاً من الشريحة الطبقية المتحركة أيضاً، أي: أن النخبة المالية السورية جمعت ثنائية السلطة: سلطة مستمدة من كونها امتداداً لمنظومة عالمية، وسلطة مستمدة من موقعها في جهاز الدولة، وهو ما يعني عملياً، تراجعاً كبيراً، إن لم نقل انتهاء لدور شريحة البرجوازية البيروقراطية المؤقتة، كأحد حوامل المشروع الوطني السوري في ظرف التاريخي السابق «وأكثر تلك الحوامل ظرفيةً واهتزازاً»، خاصة بعد تحول القسم الأساسي منها عملياً إلى رجال أعمال.

## الوطنية الجذر التاريخي

تعود جذور المسألة الوطنية في سورية، إلى بدايات تشكل الدولة السورية الحديثة، إثر تفكك الإمبراطورية العثمانية، حيث انقسمت النخبة السورية بين من يريد البقاء تحت راية العثمانيين، وبين تلك القوى التي راهنت على

الغرب المنتصر في الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى قبول الوصاية والانتداب، في حين برزت النزعة الوطنية الاستقلالية على يد قسم ثالث عبر عنها يوسف العظمة بموقفه في معركة ميسلون.

## الوطنية والجغرافيا السياسية

فرض التطور التاريخي، والجغرافيا السياسية على سورية، أن تكون المعركة الوطنية أحد التحديات الوجودية أمام الدولة السورية، وضمن هذه الخاصية تشكل ونما وتطور الوعي الوطني السوري، حتى بات جزءاً من مكونات وجوده، لدرجة أن أي تجاهل للمسألة الوطنية من قبل نظام حاكم، سرعان ما كان يطيح بهذا النظام، وكان التوازن الدولي في الستينات والسبعينات عاملاً مساعداً في استمرار مفاعيل هذه الخاصية الوطنية السورية، لا بل إنها حققت للنظام ولسورية ريعاً سياسياً كبيراً مكنتها من لعب دور إقليمي، يفوق الوزن الطبيعي السوري كإقتصاد وديموغرافيا، رغم وجود مراكز إقليمية لها ثقل اقتصادي وسكاني أكبر منها بكثير.

## الوطنية والبعد الطبقي

مع التحولات الكبرى في ميزان القوى الدولي، والتحولات النوعية في بنية النظام السياسي في البلاد، جرى تمييع هذه الخاصية الوطنية في سورية خلال العقود القليلة الماضية، وجاءت تأثيرات الأزمة وبالدرجة الأساس طريقة تعاطي النظام مع الأزمة في السنوات الأخيرة، لتلعب دوراً إضافياً في إضعاف الدور الإقليمي التاريخي للبلاد.

وإذا وضعنا نوايا النظام جانباً، فإن التجربة الملموسة من خلال النتيجة العملية لمواقف النظام خلال الأزمة، أكدت بأنه لم يعد قادراً على التعبير عن هذه الميزة المطلقة التي

محتها الجغرافيا السياسية لسورية، لا بل إن استمرار الأزمة وإدارتها بطريقة النظام سيجهز على ما تبقى من هذا الدور، سواء بالوصول إلى التقسيم الفعلي، أو من خلال استمرار التقسيم غير المعلن بموجب آلية تقاسم مناطق النفوذ القائمة حالياً.

## النظام - الدولة واستعادة الدور

كما أسلفنا، فإن الدور التاريخي لسورية، ليس من صنع نظام أو حزب أو تيار ما، بل هو مسألة تاريخية ثقافية لها سبب موضوعي يرتبط إلى حد كبير بالجغرافيا السياسية، ويستطيع أي نظام حاكم أن يفعل هذا الدور، أو أن يعرقله حسب بنيته الطبقية وشبكة مصالحه، وحسب التوازنات الدولية القائمة في اللحظة المدروسة.. أما أن يتم تحويل هذا الدور إلى رأس مال ثابت، ومجال استثمار لمنع عمليات التغيير وللحفاظ على بنية منتهية الصلاحية التاريخية، وضمن شبكة علاقات التبعية الاقتصادية، كما جرى خلال العقود الماضية، فإن ذلك لم يعد ممكناً على الإطلاق في ظل التحول الدولي الجاري، وتأثيرات الأزمة الرأسمالية العالمية ونتائجها اللاحقة، وخصوصاً ما يتعلق بطبيعة علاقة المراكز مع الأطراف في الظروف الجديدة... وفوق ذلك كله، وقبله كله، حاجة الشعب السوري للنمو والتنمية ولوقف الحرب والدمار.

فإما: أن يقوم النظام نفسه بتغيير جذري وشرطه الأساس الانفكاك عن منظومة التبعية الاقتصادية-المالية للغرب، وهو ما بات ممكناً من الناحية الموضوعية في ظل توازن القوى الدولي الجديد، ولكن ذاتياً لا تسمح به بنية النظام وتوازن القوى داخله كما بات واضحاً. أو أن يتم تغيير النظام نفسه، وبيد الشعب السوري، وإيجاد بنية قادرة على قيادة التغيير الجذري المطلوب، وبالدرجة الأساس مسألة التبعية.

من هنا بالضبط، نرى أحد جوانب أهمية القرار الدولي 2254 بالنسبة للمصالح الوطنية السورية العامة، لا سيما، وأن هذا القرار كما هو معلوم مبني أصلاً على الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال سورية، ووضع القضية بيد الشعب السوري ليقرر مصيره، عبر انتخابات حرة ونزيهة، أي: إن منطوق القرار الفعلي، يعيد الأمانة إلى ساحتها الأصلية، أي الساحة السورية بعد تدويلها، ويعيد الاعتبار إلى اللاعب المغيب عن الساحة، أي الشعب السوري. وليس صحيحاً بالالمعنى الإجرائي المباشر، ولا بالمعنى السياسي العام، أن القرار هو قرار أمريكي، فحتى «لو كان مشروع القرار أمريكياً كما يزعم البعض» فإنه صدر بعد معركة دبلوماسية وإعلامية قاسية، حتى تم الاتفاق عليه بالصيغة التي خرج بها، و من يراجع ردود أفعال القوى المختلفة في حينه، والمواقف الفعلية منه منذ صدوره، سيفهم بالملوس محتوى القرار.

ولما تأكدت بالملوس استحالة الحسم العسكري، ولما كان استمرار العمل العسكري يؤدي إلى استنزاف الدولة والشعب السوري وإنهاكهما، ولما كان مشروع الفوضى الأمريكي معلناً، وباعتبار أن ذلك من الممكن أن يؤدي إلى التقسيم، بما يعنيه ذلك، ليس في إلغاء دور سورية التاريخية فقط، بل إلغاء وجود سورية نفسها كوحدة جغرافية سياسية، فإن الوطنية تقتضي أن يكون الرد عليه عكس ذلك، أي بالحل السياسي.

وعلى هذا الأساس، فإن القرار 2254 باعتباره خريطة طريق للحل السياسي، فهو يتقاطع مع المصالح الوطنية السورية، رغم أنه قرار دولي، وهو من جهة أخرى أحد مخرجات التوازن الدولي الجديد، وسعي القوى الصاعدة إلى الحفاظ على القانون الدولي، واحترام سيادة الدول وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن القرار 2254 باعتباره خريطة الطريق الحل السياسي يتقاطع مع المصالح الوطنية السورية رغم أنه قرار دولي

# أبو الفول الجولاني... ليس المهرج الوحيد على الساحة!



تناقلت المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي خلال الأسبوع الماضي، وبقدر متوقع من السخرية الممزوجة بالحق، الصور والفيديوهات التي أطلقتها ماكينات النصر الإعلامية لزعيمة أبو محمد الجولاني متنقلاً باللباس المدني في ادلب ومخالطاً «الرعية» أو «سواد الناس»، بل ومتفضلاً بمشاركتهم الطعام والحديث إليهم وسماع شكاوهم...

## ■ سعد صائب

ورغم ما للمشهد من أبعاد سياسية باتت معروفة وواضحة، وعلى رأسها الاستثمار الأمريكي الذي عبّر عنه جيمس جيفري بشكل واضح منذ عدة أشهر حين فتح الباب لرفع النصر من قوائم الإرهاب، وكذلك محاولات «سورنة» النصر التي يشترك فيها مركز مجموعة الأزمات الدولي الأمريكي ICG، فإن لطبيعة التفاعل معه، ليس من عموم السوريين، بل بالذات من القوى السياسية السورية، معاني مريرة أخرى... فبعض القوى السورية المعارضة، التي سبق لها ولقياديين فيها أن اعتبرت النصر «جزءاً لا يتجزأ من ثورة الشعب السوري»، بل وناشدة في حينه الإدارة الأمريكية لمراجعة قرارها إدراج النصر في قوائم الإرهاب، هي

ذاتها التي تشترك اليوم في السخرية من الجولاني! على الضفة نفسها، وبالطريقة الكوميديّة ذاتها، نرى سخرية قوى معارضة بعينها من انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، وهي ذاتها القوى التي تحولت انتخاباتها الداخلية إلى نسخة كربونية عن طريقة الانتخابات الشكلية والتزويرية السائدة لدى النظام منذ عقود طويلة. حتى إن المرء ليتخيل بعض قوى المعارضة بوصفها فرعاً من فروع اتحاد الطلبة من حيث طرق الإدارة والانتخابات!

ضمن السخريات المرة أيضاً، تلك التي نراها من جانب قوى وتيارات في النظام، من تلك التي تدّعي تأملها على الشعب السوري نتيجة العقوبات الغربية عليه، وهي ذاتها التي لم ترتدع عن قمعها ولا تزال، وعن نهبها ولا تزال، وأكثر من ذلك، فهي ذاتها التي لا تزال مصرة على الدولار كعملة للتبادل مع الخارج ومصرة على الغرب كشريك استيراد وتصدير، وترفض بالممارسة العملية أي توجه نحو الشرق، وأي سلوك داخلي أو خارجي من شأنه أن يخفف عبء العقوبات على السوريين.

## أخر زمن

يدرج بين الناس أن يصفوا درجات الانحطاط غير المسبوقة التي تطفو على السطح في فترة تاريخية ما، بأنها دلالات «آخر زمن»... وربما يرتبط ذلك بشكل ما مع معتقدات معينة بالمعنى الديني، ولكنه بالتأكيد يرتبط بخبرة تاريخية مختزنة في التفكير الجمعي؛ فحين تكثّر المظاهر المنحطة فذلك بالفعل «آخر زمن»، أي أنه آخر زمن معين وبداية زمن آخر...

## ماكرون بونايرت و«ثورة الأرز2»



بدا الاستثمار السياسي في انفجار بيروت حتى قبل أن يهدأ غبارُه ودماؤه، وقبل أن يوارى شهداؤه الثرى.

## ■ سعد صائب

جهات سياسية من تلك التي شاركت في «ثورة الأرز1» سارعت إلى التبرؤ من المسؤولية عبر إلقاءها على الفريق السياسي المناوئ، رغم أن هذه الأولى، كما الثانية، كان لها وزراء ومسؤولون عبر السنوات الماضية، كانوا بين «المهملين» الذين تركوا القنبلة الموقوتة هانئة في العنبر رقم 12، ولسنوات. زيارة ماكرون اليوم، وضعت نقاطاً إضافية على حروف الملهاة القادمة؛ تحقيق دولي - شروط سياسية - تعاون مع البنك الدولي - مؤتمر دولي على غرار باريس وسيدر - حوكمة رشيدة - بناء نظام سياسي جديد - «أريد أن أقترح اتفاقاً سياسياً جديداً في لبنان» - «أظهرت التجارب أن العقوبات ليست أفضل طريقة إلا أنني لا أستثني أن يكون هناك عقوبات في المستقبل» و«حبك يا لبنان»، القناة السعودية «العربية الحدث»، سريبت عما أسمته مصادر

في الإليزيه، ثمانية شروط للمساعدات الغربية من المفترض أن ماكرون قد عرضها أمام المسؤولين اللبنانيين الذين التقاهم «وهي تسريبات تبين بعد ساعات قليلة أنها غير صحيحة، ولكنها مع ذلك تشير إلى رغبات وأمال». الطريف بين تلك البنود هو بالذات البند الأخير الذي يقول: «في حال رفض المسؤولين هذه المطالب سيصدر قرار عن مجلس الأمن خلال 10 أيام يقضي بتكليف حلف الناتو تولى فرض الأمن في لبنان وتنفيذ النقاط أعلاه».

إذ يشكل هذا البند مدخلاً جيداً للعودة إلى أرض الواقع؛ فمجرد ذكر مجلس الأمن الدولي، من شأنه أن يحطم التهويمات العصابية في البنود التي تسبقه. مجلس الأمن، يعني أن هنالك روسيا والصين، ويعني أن حلف الناتو المظفر ليس مظفراً وليس مطلق اليد، لا في لبنان ولا في غير لبنان. بالعودة إلى الجهات السياسية اللبنانية، وما يظهر من علائم محاولة البعض منها ركوب موجة الحدث لعل وعسى تقوده نحو ثورة أرز بنسخة ثانية، كتلك التي أعقبت اغتيال الحريري، فإن من

أن تمر عبر عملية حوار سياسي لا من النمط التخاصي المسمى «بالحوار الوطني»، بل عملية حوار تشمل بالإضافة إلى القوى التقليدية، القوى الجديدة التي في طور التبلور للتعبير عن الحركة الشعبية الناشئة. إذا كان التاريخ قد سجل في صفحات التراجم العظيمة اسم نابليون بونايرت ومن ثم في صفحات الملهاة اسم ابن أخيه لويس بونايرت... فلا بد أن فضلاً ثالثاً، أدنى من التراجم وأدنى من الملهاة، سيسجل فيه اسم السيد ماكرون... ربما يكون ذلك فضلاً في التهريج الرديء.

أو المطالبة بإيقافها ولو مؤقتاً، إلا دليل واحد من بين عشرات الأدلة على ذلك النفاق، ينسحب هذا الكلام نفسه على صندوق النقد الدولي وعلى البنك الدولي. وثالثاً، ولأن المواقف الغربية كذلك، والمصالح الغربية كذلك، فإن من الضرورة بمكان الانفتاح شرقاً إلى الحدود القصوى، بما في ذلك طلب المساعدة المباشرة من الصين وروسيا، اقتصادياً وسياسياً. رابعاً، في المعادلة السياسية الداخلية، فإن عملية انتقال أمن من النظام السياسي القائم نحو نظام سياسي جديد، وكما وضحت تجارب عديدة في المنطقة، لا بد

الضرورة بمكان الوقوف أمام جملة تحديات داخلية وخارجية. أولاً، النظام السياسي القائم في لبنان، منذ الطائف، هو في جوهره نظام تابع بالمعنى الاقتصادي وبالسياسي تالياً، ولن يكون من الممكن تأمين نجاة لبنان واللبنانيين دون تغيير جذري يستند إلى التوازن الدولي الجديد. ثانياً، المواقف الغربية عموماً، والأوروبية خصوصاً، أثبتت عبر عقود متتالية، نفاقها ومعاداتها لمصالح عموم الشعب اللبناني، ومحاولاتها الاستثمار في البنى الطائفية. وما العقوبات الغربية التي لم يكلف ماكرون نفسه نقاشها

# برسم البيع!؟



بالنهاية، أكيد هاد مو بخل أو قلة ضمير  
إنو الواحد ما يطعمي ولادو لحمة...  
بس الجوع والكفر يلي صار أكبر مما  
يمكن العقل البشري إنو يتحملوا...

صار الواحد منون يفكر... بطعمي  
عيلتي وجبة وحدة باللحمة؟ ولا  
بيبع هل النص كيلو بـ 10000 ليرة،  
يلي تصدقوا عليي فيه أهل الخير،  
وبحقوا بجيب خضرة بعمل فيها أربع  
وجبات؟؟؟

أي رب أسرة حريص ع فك جوع  
ولادو بيّفكر مثل ما الأغلبية فكرت...  
ما حدا مبسوط وهو عم يبيع شي  
مشتهي هو وعيلتو... بس النهب  
والسرقة واستغلال عرق الجبين بأدنى  
الأجور وصلّ كتار لهل المرحلة هي...  
ويمكن أفلح من هيك...

النهب والاستغلال والتجار والحرامية  
والسماسرة، مين بدو يوقفون ع  
حدون؟

لك الفقر والحاجة يلي حققوا هدفون  
وخلو شعب كامل يعيشوه بأحقر  
المشاعر، شو نهايتون؟ والجوع،  
لوين بدو يوصلنا لسا؟

يمكن ما دام دود الخل منو وفيه...  
ح نفقد كل طقوس العيد وفرحتو...  
وح نبقى نشوف لحمة الأضاحي مع  
المحرومين كمان برسم البيع؟

يعني لا زم يا نشيل الدود من الخل...  
يا إما نكب كل الخل من أساسو...  
والعوض ع الله منعمل بدالو!

فهمتو عليي كيف حبيباتي؟؟؟

من الأضحية!!...  
والله جد... اللحامة كانوا أول يوم  
العيد مسكرين، في منون عم يدبح،  
وفي منون ما جابوا لحمة لتنباع...  
بس ثاني وثالث ورابع يوم حتى... في  
من هل اللحامة فاتحين محلاتون وعم  
يبيعوا شي اسمو «لحمة الأضحية»  
للزباين...

وهي اللحمة يا حبيباتي هية اللحمة  
يلي أغلب العالم الغلابة حطتها بـ«رسم  
البيع» عند اللحامين... ووقت يلي  
يبيعها بيعطي حقاً لصاحبها... أي هيك  
صار مع الأسف...

ما فينا نهمش فكرة إنو اللحام يا  
عيونني أجتوا فرصة ذهبية ع طبق  
من فقر وتعتبر العالم بموضوع  
الاستغلال... طبعاً بدون تعميم لأن في  
منهم مو هيك...

حتى هدوليك الزباين يلي راحوا  
ويشتروا هل الشقفة من «لحمة  
الأضاحي» بيساوموا عليها اللحام بعد  
ما يعرفوا أنها لحم ضحية...

وكلو ع حساب صاحب الحاجة-  
المعتر- يلي مو عرفان شو بدو يبيع  
ليطعمي ولادو...

لهيك كانت بالنسبة إلو رزقة من فاعل  
خير... يلي الحمد لله لهلق ما خلّيت  
الدينية منو... وهيك هيك هاد المعتر من  
الأساس نسيان طعمتا للحمة...

صرلوا سنين لا أكل ولا طعما ولادو  
للحمة الحمراء... ويمكن ولادو ما  
يعرفوها شخصي حتى!!

ع فكرة، ما بطلنا نشوف العالم وهية  
واقفة قدام يلي عم يدبح أضحية لعل  
وعسى إنها تحصل على حصة منها  
كونها مفكرة وعاقبة حالا.. ويمكن من  
زمان كثير رايحة طعمة اللحمة من  
تمها...

أبدأ، هل الصورة هي هلق بالقرن 21  
وبالحرب صرنا نشوفها أكثر من الأول  
بكتييير... لأنو العالم كلها نسيبت طعمة  
اللحمة الحمراء، إلا «شفاطات المصاري»  
يلي حرمو الشعب بأكلو كرمال ما  
يجرموا حالون هنن وولادون...

بس مفهوم الأضحية أيام زمان  
بيختلف عن مفهوم الأضحية بيومنا  
هاد...  
بمعنى أيام زمان كانت الناس المفكرة  
والمغلوب ع أمرها تاخذ حصتها من  
الأضحية، وتروح ع بيتها وتبخها  
بأكلات بتحتاج اللحمة الكثيرة  
المتعارف عليها تراثياً بأول يوم العيد  
لتاكلها مع ولادها...

أما اليوم، فيا حسرتي ع هل المشحورين  
من الختايرة والنسوان المعدمين يلي  
بيضلوا واقفين ع رجليهون تحت طقة  
الشمس ساعات بالزحمة ع أمل إنو  
يحصلوا ع حصة من اللحمة... كونوا  
ضمنياً صاحب الأضحية موزعها سلفاً  
ع بعض المحرومين اللي يعرفهم...

هدول الناس سواء يلي واقفة ع  
رجليها كرمال ينوبها شي... أو حتى  
يلي ضل أعد ببيتو وانطق الباب عليه  
وحدا عطاءه كيس اللحمة... طلعلنا  
بظاهرة جديدة ألا وهية «بيع حصتهم

من وقت يلي وعينا ع هل الدينية نحن وآباءنا وأجدادنا وأجداد  
أجدادنا- عيد الأضحي دائماً مرتبط بشكل الخواريف المربوطة  
حد محلات اللحامة، أو حد بنايات العالم يلي بدها تضحي  
بها المناسبة، والهدف طبعاً طقوس وواجبات دينية وإسعاد  
الفقرا والمحتاجين.. يلي صرنا كلنا نحن الشعب السوري منون  
وفيون تحت رعاية حكومتنا الموقرة...

## داريت السكري

بس هاد المنظر بلش يتقلص شوي  
شوي من بداية الحرب... ما عاد شفتنا  
الخواريف.. أو المي بالشوارع المعبابة  
دم بعد ما يخلصوا الدبح وهنن عم  
يشطفوا...

بتعرفوا سعر الكيلو الهبرا وصل لـ  
23000 ليرة، وسعر كيلو الحي وصل  
لـ 6500 ليرة... بس رغم هيك ضل  
في ناس قليلة كثير عندنا ضمير حي  
وأكلة هم شعبا المعدوم... بالرغم من  
إنو الأضاحي هالسنة كانوا قلال مقارنة  
مع السنة الماضية!! بس بيضل اسمون  
أكلوا هم الفقير أكثر ما تاكل حكومتون  
همون.. أي والله...

وتاكيداً ع هل الحكوي، صرح رئيس  
جمعية اللحامين، «بأن الطلب على  
أضاحي الغنم في دمشق وريفها،  
انخفض هذا العيد بنسبة تجاوزت 20%،  
مقارنة بعيد الأضحي من العام الماضي،  
إذ إن عدد الأضاحي التي ذبحت هذا  
العيد تراوح بين 70 و80 ألف أضحية،  
في حين أن عدد الأضاحي في عيد  
الأضحي الماضي كان بحدود 100 ألف  
أضحية».



**صار الواحد  
يفكر... بطعمي  
عيلتي وجبة  
وحدة باللحمة  
ولا يبيع هل  
النص كيلو يلي  
تصدقوا عليي  
فيه أهل الخير  
وبحقوا بجيب  
أربع وجبات!؟**

## 43 سورياً ضحايا مرفأ بيروت..!

## التصعيد اللبناني ومصير اللاجئين؟



الكارثة التي دمرت مرفأ بيروت في لبنان الأسبوع الماضي، وأودت بحياة 158 شخص حتى الآن، مع حصيلة 6000 جريح تنباين حالاتهم والكثير في عداد المفقودين، من بين هؤلاء أعلنت السفارة السورية أسماء 43 مواطناً سورياً ضمن المتوفين في الانفجار.

## سوسن عجيب

الكبير في الدخل والنشاط الاقتصادي في لبنان؟!

الرقم الكبير غير المنتهي حتى الآن، والذي يشكل نسبة تفوق ربع الضحايا يدل على كثافة تواجد السوريين في أماكن النشاط الاقتصادي والعمل في لبنان. حيث اللاجئين المسجلين في سجلات الأمم المتحدة بلغوا 892 ألف سوري، بينما توصل بعض التقديرات اللبنانية العدد إلى 1,5 مليوناً، ما يعني وجود سوري مقابل كل أربعة مواطنين لبنانيين. كما تتنوع الضحايا بين رجال وأطفال ونساء، ومعظمهم من العاملين في المرفأ أو الأسر العاملة والقاطنة في محيطه.

الكارثة أيضاً، تفتح ملف وحدة الحال بين البلدين، وتشابك الأزمات والحلول، وتعيد مجدداً التذكير بضرورة عودة اللاجئين السوريين من كافة مناطق النزوح في الإقليم، حيث يعانون ظروفاً صعبة جداً، وتحديداً في لبنان حيث يتدهور الوضع الاقتصادي والأمني.

ما مصير عائلات هؤلاء الضحايا، ومن يتكفل بهم ويعوضهم خسائرهم؟ ومن يراقب مصير الأسر السورية التي تعمل في سواد الأعمال في لبنان بأقل قدر من الضمانات، مع التراجع

الوضع في لبنان قد يتجه للتصعيد، وحل الأزمة في سورية هو جزء من حلها في لبنان... وإذا لم يدفع الجميع نحو التهدئة والحلول السياسية وسحب فتيل الاضطراب، وفتح أبواب التنمية والتفاعل الاقتصادي المشترك، فإننا لن نشهد فقط عودة السوريين من لبنان مقتحمين الحدود، بل سيأتي معهم لاجئون لبنانيون من فقراء لبنان، وأهل الحدود الشرقية الذين تربطهم بالعمق السوري علاقات اقتصادية وعائلية تاريخية.

بلادهم بناء على الحل الذي اجترحته العقول الإدارية السورية لإسعاد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي! لا يزال السوريون في لبنان شغيلة يعملون في المجالات الاقتصادية والخدمية المختلفة، ولأن التدهور السريع في لبنان قد يحول فقرهم إلى مجال استثمار سياسي ووسط محاولات تصعيد التوتر والفوضى في لبنان، وهي مسؤولية سورية ينبغي أن نجد من يتصدى لها ووسط كل المسؤوليات الرسمية المهمة!

## الامتحانات الجامعية.. والخيارات المرة



مؤخراً، وخشية الطلاب وذويهم على صحتهم وسلامتهم من الإصابة بهذا المرض.

فقد صرحت معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي عبر إحدى الإذاعات المحلية بتاريخ 2020/8/3، أن: «تأجيل الامتحانات يأتي بقرار من الفريق الحكومي، وباستطاعة وزارة الصحة تقديم أرقام عن الوضع الصحي، وقد يتم الأخذ بها من قبل الفريق الحكومي»، مضيفاً أن «تأجيل الامتحانات لن يغير في الأمر شيئاً، إنما سيؤخر المشكلة التي سنتعامل مع الوقت، وسيأتي العام القادم ولا نعرف كيف نتصرف حينها».

## اعتراف بالتفشي والعجز..

وقد قالت معاون الوزير، بما يخص الطالب المصاب ما يلي: «الطالب المتأكد من إصابته بفيروس كورونا يجب عليه عدم القدوم إلى الامتحان».

وبهذا السياق تساءل بعض الطلاب: كيف للطالب أن يتأكد من كونه مصاباً من عدمه في هذه الظروف؟

أما العبارة التي كان لها الوقع الأكبر على المتلقين فقد تمثلت بالتالي:

ما زالت اصداء التصريحات بشأن الامتحانات الجامعية - مع تفافم انتشار الكورونا - تفاعل فعلها لدى الطلاب، فالموضوع بالنسبة لهم لا يقتصر على انتشار المرض وتداعياته والإجراءات الوقائية بشأنه خلال العملية الامتحانية، بل بواقع اضطراب المصابين من الطلاب للتقدم للامتحانات.

## عادل ابراهيم

فقد صدر قرار وزارة التعليم العالي الذي يتضمن عدم إعفاء الطالب مريض الكورونا من التقدم للامتحان، ومنحه فرصة لإيقاف تسجيله فقط، كما تمّ التعميم على كافة الجامعات بالتأكيد على الالتزام التام بقواعد السلامة والوقاية الخاصة.

## تأجيل للامتحانات..

تتالت التصريحات الرسمية بشأن العمليات الامتحانية الخاصة بطلاب المرحلة الجامعية، وخاصة على ضوء بعض المطالبات بتأجيل الامتحانات بسبب الكورونا، ومعدلات انتشاره المتسارعة

احتمالات الإصابة خلال العملية الامتحانية. والنتيجة، أن الطلاب تمّ وضعهم أمام خيارات محدودة، إما استئناف خوض الامتحانات حفاظاً على صحتهم وسلامتهم، أو المغامرة بصحتهم وصحة أفراد أسرهم، وكلاهما خيار مرّ.

فعلى الفرد أن يحمي نفسه، ولا تستطيع الدولة القيام بأكثر مما قامت به ومنحنى الإصابات في تصاعد. من الاعتراف بالعجز الحكومي، والتركيز على الحماية الفردية فقط، يجري الدفع بالطلاب رسمياً لمواجهة أقدارهم بهذه الحماية، مع عدم اليقين بوجود البعض المصاب منهم، مع ما يعنيه ذلك من زيادة

«على الفرد أن يحمي نفسه، ولا تستطيع الدولة القيام بأكثر مما قامت به ومنحنى الإصابات في تصاعد». فالبعبارة أعلاه فيها الكثير من التناقض بالمقارنة مع ما سبقها بما يتعلق بمطالبات تأجيل الامتحانات والقرار الحكومي بشأنها.

# حرب الكمامات



الحماية من الإصابة بفيروس كورونا، باعتبارها غير محكمة ولا يوجد فيها فلتر للهواء، إضافة أنها لا تحمي العين، لكنها ذات فائدة أكثر للمصاب في الفيروس، حيث تسهم في منع انتقاله»، ولفتحوا الانتباه إلى أن «الكمامات تصبح مصدراً للعدوى بعد ساعات قليلة من استعمالها».

ومن هنا يراود ذهننا سؤال: هل تحتاج كمامة غير وقائية هذه التكلفة العالية، أم أن الموضوع بات «حلال ع الشاطر، ومين بيزيد»؟!.

## احتكار وسمسرة بغياب الرقابة

لم يقتصر جشع وطمع الفاسدين وتجار الحروب والأزمات على ارتفاع أسعار المواد الغذائية فقط، لا بل طال الارتفاع بأسعار الأدوية والمستلزمات الطبية ككل، خاصة مع انفجار أزمة كورونا، التي يزداد انتشارها في البلاد أكثر فأكثر.

وهكذا أصبحت للكمامة - باعتبارها وسيلة الوقاية الفردية الأولية الضرورية المتاحة والأقل سعراً، رغم تكلفتها الشهرية العالية - حرباً خاصة بها بسبب زيادة الطلب عليها، بغية الحصول عليها بسعر أقل، بعيداً عن النوعية والجودة طبعاً، بسبب وجود محتكرين وتجار وسماسرة ومهربين، دون رقابة طبية، وبغياب الرقابة الحكومية، ودون أي تأنيب للضمير!

فأين دور الصحة والرقابة الحكومية وتوجيهاتها للحد من انتشار الفيروس، إذا كانت الكمامة، التي تعتبر الخط الدفاعي الأول على المستوى الفردي للمواطنين، لم تعد كذلك على أيدي تجار الأزمات والفاسدين؟.

حيث ارتفعت أسعار الكمامات الطبية نحو 600% تقريباً بالتزامن مع الإعلان عن وجود إصابات في سورية، إضافة إلى السمسرة واللعب بأسعارها، دون التأكد من جودتها، وفعالية الكمامة طبياً في مواجهة فيروس كورونا.

حيث كان سعر الكمامة بين نهاية شهر 2019/12 وبداية العام الحالي بحدود الـ 15 ليرة، وهي ذات المواصفات الطبية الجيدة، وذلك لعدم الطلب عليها.

ومع بداية تفشي كورونا في الدول المجاورة ارتفع سعر الكمامة الواحدة لحدود الـ 30 ليرة... ومع تفشي الجائحة في سورية، وصل سعر الكمامات إلى الـ 600 ليرة الآن في بعض الصيدليات، دون التأكد من جودتها ومواصفاتها، وهذا مرتبط طبعاً حسب الصيدلية وحسب منطقة البيع، فقد بات معروفاً أن أسعار مناطق «النجبة» أعلى من أسعار باقي المناطق الفقيرة في المدينة.

وقد توفرت في الأسواق بعض الكمامات القماشية، التي وصل سعر بعضها إلى 1500 ليرة، وذلك كونها عديدة الاستعمالات، أو دائمة، علماً أن الشكوك تحوم حول مدى فعاليتها الطبية والصحية!

أما عن أسعار الكمامات ذات المواصفة والجودة العالية فحدث بلا حرج، حيث يصل سعر بعض أنواعها لعشرات الآلاف من الليرات، وهي لا شك ليست للعموم من المواطنين الفقيرين!.

## تكلفة عالية دون فعالية ممتازة

حسب ما تم تداوله بين بعض الأطباء فإن «الكمامات العادية ليست ذات فعالية في

استغلال الأزمات المتتالية في سورية بات «موضة العصر» من قبل الفاسدين والحيثن الكبار والمستفيدين، وأولاً ودائماً من تجار الأزمة وسواهم، حيث أصبح هناك تجار مختصون لكل أزمة، إن كانت مفتعلة أو غير مفتعلة، في جميع القطاعات، وعلى كافة الأصعدة، وسواء منها الأزمات الموسمية أو الأزمات الدائمة.

## دعاء دادو

ومن الأزمات المربحة لدى التجار كانت «جائحة كورونا»، والتي تم الإعلان من قبل منظمة الصحة العالمية بأنها ربما تكون دائمة، حيث باتت تجارة «الكحول والمعقمات الطبية والقفازات الطبية وحتى الكمامات الطبية» تجارة مربحة لدى جميع المستغلين والمستفيدين عموماً.

## الكمامة.. التنوع حسب الموضة

أصبحت تجارة تصنيع الكمامات وبيعها في مقدمة التجارات الرائجة في الأونة الأخيرة، فمنذ الظهور الأول للفيروس «كورونا» المستجد، وحتى قبل الإعلان عن انتشاره في سورية، الذي هاجم العالم بشراسة دون أية استعدادات مسبقة، أصبحت لـ«الكمامة» سوق سوداء خاص بها، بعيدة عن الرقابة «الطبية» - المواصفة والجودة - السعر - المصدر» و«نيال مين نفع واستنفع!!».

فقد أصبحت غالبية أطراف الشعب السوري ترتدي الكمامات بأنواعها التجارية قبل الطبية، رطباً مع السعر للوقاية اضطراراً، والبعض الآخر كي تتناسب مع «الموضة» التي فرضها بعض التجار اقتباساً من بعض «البرندات» العالمية، منها: الكمامة القماشية والطبية وغير الطبية، ولهدف بات معروفاً

عند الجميع، ألا وهو كسب الكثير من المال تحت مسمى «الموضة»، بغية قضاء احتياجات المواطن، بأحدث شكل في الأماكن العامة بشكل يومي وبسعر «اقتصادي».

## عمل هامشي.. «قرب يا حبيب»

انتعشت تجارة «الكمامة» أمام مباني البنوك والمستشفيات العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية عموماً، حيث أصبح هناك من ينادي من أمام تلك المباني ليلفت انتباه «الزبائن» الجدد الداخلين لوجود كمامة بسعر اقتصادي و«خفيف ع جيبية المواطن المعتر»، كونه يمنع دخول أي مواطن دون ارتداء الكمامة. فقد بات بيع الكمامات غير الطبية وذات المواصفات الرديئة تجارة رابحة للمستغلين عبر بعض الشباب والأطفال العاملين بهذا المجال أمام مباني الخدمات العامة، كعمل هامشي جديد بسبب غياب فرص العمل الحقيقي والدائم وتفشي البطالة، وبطل الحاجة لأي مصدر دخل يسد جزءاً من رمق هؤلاء مع أسرهم.

## الأسعار التنافسية قبل ومع كورونا

شهدت الأسواق السورية في الأونة الأخيرة إقبلاً كبيراً على الكمامات، وأتى ذلك بعد تفشي فيروس كورونا في جميع المحافظات السورية.

**بيع الكمامات غير الطبية وذات المواصفات الرديئة تجارة رابحة للمستغلين عبر بعض الشباب والأطفال العاملين بهذا المجال أمام مباني الخدمات العامة كعمل هامشي جديد**

# مسيرة تصفية شركات القطاع العام الصناعي إضعاف للدولة!



يقول الخبر الذي تداولته وسائل الإعلام الأسبوع الماضي: «فوضت رئاسة مجلس الوزراء وزارة الصناعة بتشكيل لجنة مهمتها إعداد مشاريع الصكوك التشريعية لحل جميع الشركات المدمرة كلياً، والمتوقفة عن العمل والتي لا تحقق الربحية الاقتصادية والجدوى المطلوبة منها».

## عاصي اسماعيل

والمتوقفة عن العمل، التي لا تحقق الربحية الاقتصادية، والجدوى المطلوبة».

فقد ورد عبر موقع «أخبار الصناعة السورية» بتاريخ 2020/6/2: «أكدت رئاسة مجلس الوزراء، على وزارة الصناعة، ضرورة الإسراع بمعالجة واقع شركات القطاع العام الصناعي، لجهة تطوير عملها، ودراسة تكاليف الإنتاج فيها، وإعادة هيكلتها، بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية والبشرية».

وقد سبق ذلك الكثير من الاجتماعات لما سمي «اللجنة العليا لإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي»، التي أتت في أحد اجتماعاتها بتاريخ 2020/2/18، بحسب الموقع الحكومي: «ناقشت اللجنة العليا لإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي خلال اجتماعها اليوم - برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء - السياسات المقترحة على مستوى الصناعات النسيجية في مجال الدعم، وإعادة إعمار الشركات المتضررة وإلغاء الشركات المدمرة عديمة الجدوى الاقتصادية، وإنشاء بيئة قانونية وتشريعية جديدة ناضجة لقطاع الصناعات النسيجية وبنك معلومات خاص بهذه الصناعات.. وتمّ الطلب من وزارة الصناعة إجراء مسح شامل لجميع مؤسسات القطاع العام الصناعية، وتقديم رؤية تفصيلية متكاملة ومقترحات إصلاح هذه المؤسسات لينتم مناقشتها واعتمادها من قبل اللجنة العليا».

بالمقابل، وفي الجلسة الأسبوعية للحكومة بتاريخ 2020/7/26، أي قبل أسبوع من التفويض أعلاه فقط، وتحت عنوان: «تعزيز دور القطاع العام الصناعي بالتنمية الاقتصادية.. المهندس عرنوس.. ضرورة وضع الحلول والمبادرات للتعاطي مع المرحلة الراهنة بمرونة»، ورد التالي: «اعتمد المجلس خطة وزارة الصناعة لتعزيز دور القطاع العام الصناعي في التنمية الاقتصادية، والاستثمار الأمثل للعمالة، وإعادة توزيعها لتأمين احتياجات المؤسسات الإنتاجية من الطاقات البشرية، وإعادة إقلاع جميع المنشآت المتوقفة، وزيادة الإنتاج وتنويعه لتلبية حاجة السوق المحلية».

## الكرة في ملعب الصناعة!

التفويض أعلاه يتناقض مع كل شعارات «تعزيز دور القطاع العام الصناعي»، التي جرى تسويقها إعلامياً فقط دون أية خطوة عملية تنفيذية وجدية بهذا السياق خلال العقود الماضية، كما يتناقض تماماً مع المصلحة الوطنية، بعد أن ثبتت لكل وطني عاقل أهمية دور هذا القطاع، كما الإنتاج عموماً، خاصة خلال سني الحرب ونتائجها ومفرازاتها، وتحديداً في مواجهة اليات الحصار والعقوبات التي تم فرضها، ونتائجها المستمرة وغير المنتهية علينا حتى الآن.

ولعل المثال على ما سبق يتجلى من خلال توجيهين حكوميين متناقضين «شكلاً ومضموناً» خلال أسبوع واحد فقط.

فالتفويض الحكومي شمل: «جميع الشركات المدمرة كلياً، والمتوقفة عن العمل التي لا تحقق الربحية الاقتصادية»، وخطة وزارة الصناعة المعتمدة حكومياً شملت: «إعادة إقلاع جميع المنشآت المتوقفة وزيادة الإنتاج وتنويعه لتلبية حاجة السوق المحلية».

والنتيجة العملية، بغض النظر عن التناقض الظاهر، أن كرة التصفية لبعض شركات القطاع العام الصناعي عبر «إعداد الصكوك التشريعية» اللازمة لهذه الغاية، أصبحت في ملعب وزارة الصناعة ولجنتها المزمعة الآن. لكن يبقى السؤال: هل هناك تناقض فعلاً بين التوجيهين الحكوميين؟!.

## نوايا مبيتة ومسيرة مظفرة

لا جديد في القول: إن التفويض أعلاه هو ثمرة جديدة من ثمار مسيرة السياسات الليبرالية الممتدة منذ عقود، والتي وصلت لمرحلة التوحش، التي عملت على تفويض شركات القطاع العام الصناعي وإضعافه، وصولاً لتصفيته، تحت عناوين «الإصلاح» تارة و«تحقيق الربحية» تارة أخرى، و«التشاركية» لاحقاً، وما بين هذه العناوين من توجهات لا تخرج عن سياق الهدف العام لهذه السياسات المعادية للإنتاج عموماً، وقد أتت مفرازات الحرب والأزمة لتسرّع من وتيرتها، خاصة بعد دمار وتوقف بعض شركاتها، كلاً أو جزءاً.

فالتفويض أعلاه، استند إلى تأكيد حكومي سابق على وزارة الصناعة، مطلع شهر حزيران الماضي، يتضمن: «ضرورة موافاة رئاسة مجلس الوزراء بمشاريع الصكوك اللازمة لحل الشركات المدمرة بشكل كامل،

واسعة يمكن إدراج الكثير من الشركات أعلاه ضمن غاياتها.

## الخطة مصاغة مسبقاً

بهذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة كانت قد وضعت ما سمته: «إستراتيجية الوزارة.. خطة عمل وزارة الصناعة لتنشيط القطاع الصناعي»، والذي تضمن «الإجراءات التنفيذية الواجب اتخاذها الخمسة التالية: الشركات الراجعة- الشركات الحدية أو الخاسرة، وهناك إمكانية لتشغيلها ونقلها إلى الربح- الشركات الخاسرة التي بحاجة إلى تطوير خطوط إنتاجها- الشركات المتوقفة التي لا توجد جدوى من تشغيلها- الشركات الخاسرة بسبب الظروف الحالية. ولكم أن تتخيلوا، على ضوء الخطة السابقة، كيف سيجري تطبيقها على الشركات والمعامل الـ118/ أعلاه، بما ينسجم مع السياسات الليبرالية المطبقة المعادية للإنتاج عموماً، وللقطاع العام الصناعي خصوصاً، بغض النظر عن ذرائع الدمار والتوقف عن العمل والربحية...».

أما اللافت في أمر «الإجراءات التنفيذية» و«الإستراتيجية» بحسب الموقع الرسمي للوزارة، أنها تعتمد مبدأ «الربح والخسارة» فقط لا غير في تقييم دور وعمل الشركات الصناعية، برغم أهمية ذلك طبعاً، بعيداً عن دور القطاع الصناعي الحكومي على مستوى الاقتصاد الكلي، وبعيداً عن دوره الاجتماعي أيضاً، وهذا وذلك يصب في المصلحة الوطنية بالحصول، مع عدم تغييب دور النهب والفساد وتأثيره على مبدأ «الربح والخسارة» المعتمد في التقييم.

فحصّة النهب المغيبة لها الدور الكبير في التقييم السلبي طبعاً، ناهيك عن كل المعوقات

والصعوبات، المتركمة وغير المحلولة، التي حالت دون تمكن هذه الشركات من القيام بمهامها كما هو مفترض خلال السنين الطويلة الماضية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «مستلزمات الإنتاج- سياسة الأجور- عمليات الصيانة والتجديد- تسويق الإنتاج...»، وقد سبق أن جرى الحديث مطولاً وبالتفصيل عن هذه العناوين وغيرها عبر صفحات فاسيون.

## قوة الدولة وعداء السياسات

تمارس الدولة دورها عبر مؤسساتها وجهاتها التابعة، وقوة الدولة تتأتى كحصلة لقوة ودور هذه المؤسسات بمختلف مستوياتها، والحديث عن دور وفاعلية القطاع العام، الصناعي والخدمي و... بهذا السياق يوصلنا بشكل أو بآخر إلى دور الدولة نفسه وفعاليتها، فإضعاف الأول هو إضعاف للثاني من دون أدنى شك، والعكس بالعكس، وبالتالي، إن السياسات التي تقوّض الأول لن تؤدي إلا إلى تقويض الثاني، وهو ما نلمسه على أرض الواقع عبر السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود، وما وصلنا إليه على المستوى الاقتصادي الاجتماعي من ترد وإضعاف لدور الدولة، حصداً نتاجه السلبية على المستويات الوطني والمصلحة الوطنية، وما زلنا نحصد هذه النتائج مع الأسف بسبب استمرار العمل بهذه السياسات نفسها، بل والإصرار عليها.

فالسياسات الليبرالية المطبقة والمستمرة لم تعد معادية لمصالح غالبية المواطنين فقط، بل معادية لمصالح الدولة وقوتها، وللمصلحة الوطنية عموماً، وكل من يحاج ويستقوي بها، فهو يستقوي على الدولة والمصلحة الوطنية، ويعاديها معاً.



## السياسات

### الليبرالية المطبقة

### والمستمرة لم تعد

### معادية لمصالح

### غالبية المواطنين

### فقط بل معادية

### لمصالح الدولة

### وقوتها وللمصلحة

### الوطنية عموماً

تأخر انتشار وباء كورونا في سورية قياساً بالعالم وبالإقليم، وإن كان هذا التأخر يفيد في زيادة الخبرة البشرية مع هذا الوباء واقتراب إنتاج أول لقاح... إلا أن هذا لا ينفي أن الانتشار يضيف إلى قائمة الكارثة السورية بعداً جديداً، وتحديداً مع مؤشرات حجم الانتشار وضمن أية ظروف ينتشر!

## انتشار الوباء في سورية بصمت..

# بينما المقاربات «صارخة»!

■ عشتار محمود

### الأزمة مليونية!...

تتفق تقديرات دولية أن الانتشار الواسع للوباء سيكون في شهر آب الحالي، ولا يوجد على مستوى البلاد والجهات الرسمية تقدير معلن للمسارات والسيناريوهات، ولكن مصادر إعلامية نشرت في الفترة الماضية عن مصادر ألمانية وروسية، أن الإصابات قد تتجاوز عتبة المليون، بينما صدرت - عن مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية - دراسة بحثية لبناء سيناريوهات لتقدير مسار الانتشار، لم تتعد عن التقديرات السابقة.

أشارت الدراسة المنشورة بتاريخ 4-8-2020 إلى أن عدد الإصابات المقدر لنهاية شهر تموز كان 35 ألف شخص، وأن هذا الرقم سينفجر في شهر آب وفق سيناريوهات متعددة مبنية على طبيعة السياسات والاستجابة، أسوأها قد يوصل عدد الإصابات إلى 2 مليون تقريباً في حال عدم وجود سياسيات أو استجابة «كما هو الحال اليوم»، وأفضلها يقول: إنه يمكن أن تنخفض الإصابات إلى 100 ألف إصابة نشطة حتى نهاية آب فقط، وذلك بشرط وجود إجراءات عالية الدقة واستجابة مجتمعية عالية! أما وسطياً فتتوقع الدراسة الوصول إلى

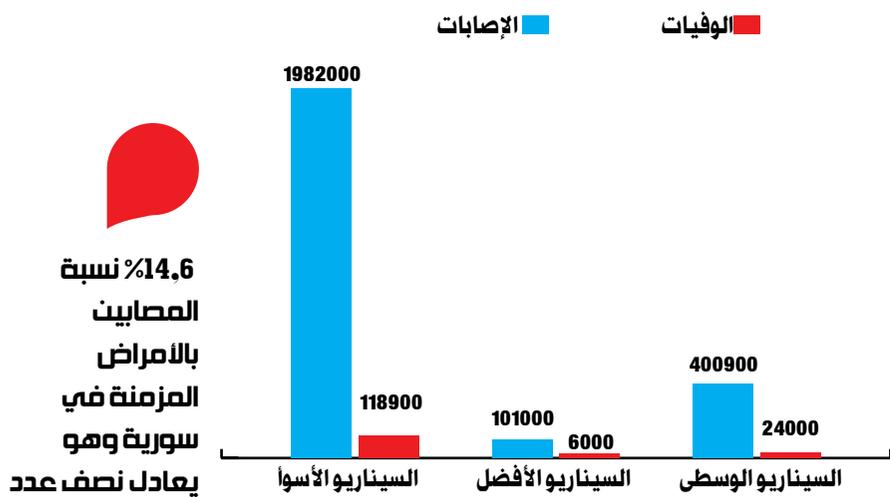
50 ألف  
عناية!

الحاجة للعناية  
قد تصل بأسوأ  
السيناريوهات  
إلى 50 ألفاً خلال  
شهر، مقابل  
وجود 325 سرير  
مع منفسة وطاقمة  
استيعاب 6500  
حالة!



400 ألف إصابة نشطة وحوالي 24 ألف وفاة، وفق تقدير لنسبة وفيات 6% أعلى من الوسطي الدولي بـ 1,6 ضعفاً، وهو الذي يبلغ حالياً 3,7%.

### سيناريوهات لإصابات كورونا حتى 2020/08/30



\* المصدر دراسة: in 19-Forecasting the scenarios for COVID-2020 Syria with an SIR model «till the end of August».

روسيا اليوم المرتبة الرابعة دولياً من حيث عدد الإصابات الإجمالية وبأقل من مليون إصابة، تسبقها الولايات المتحدة والبرازيل والهند، كما تشير بيانات WHO. وبعيداً عن «المراتب الدولية» فإن الأهم هو: أن وصول الإصابات إلى مليون من أصل عدد إجمالي داخل البلاد أقل من 19 مليون مواطن، يعني إصابة نسبة 5% من السكان وهي نسبة كبيرة... والأخطر أن 50 ألف تقريباً من

### 50 ألفاً قد يحتاجون إلى عناية مشددة في شهر!

ما الذي يعنيه وصول أزمة كورونا إلى عتبة المليون بطرف شهر؟! إنه يعني: أن ترتفع سريعاً إلى المواقع الأولى في عدد الإصابات، فالبرازيل انتقلت بطرف أقل من شهرين إلى الموقع الثاني عالمياً من حيث حجم الانتشار، وقد تحتل الموقع الرابع في حال بقاء وتيرة الإصابات اليومية الروسية بمسارها المتراجع الحالي، حيث تحتل

30  
طبيب

سجلت وفاة أكثر  
من 30 طبيب  
خلال أقل من  
عشرين يوماً في  
بداية ارتفاع  
الانتشار وبمستوى  
الإهمال الحالي،  
فأين ستصل مع  
توسع الانتشار؟!

قياساً بالوسطى العالمي، لها الكثير من المبررات... فسورية اليوم قد تكون أقل دولة في العالم من حيث متوسط الدخل الفردي، بمعدل قد لا يتجاوز 1000 دولار سنوياً للفرد، مع كل ما يعكسه هذا من أزمات اجتماعية وصحية ضمناً، فمتوسط الدخل يعكس القدرة على الإنفاق على الغذاء والصحة، ومستوى الخدمات الاجتماعية العامة والقدرة على التعبئة والإنفاق الصحي الطارئ.

يضاف إلى ذلك النسبة المرتفعة لانتشار الأمراض المزمنة في سورية، حيث النسبة الوسطية تشير إلى أن 14,6% من السوريين يعانون من الأمراض المزمنة، وفق مسح المكتب المركزي للإحصاء لعام 2017.

إن هذه النسبة تعني: أن نصف السوريين داخل البلاد والذين عمرهم فوق 40 سنة يعانون من أمراض مزمنة: القلب والسكتة الدماغية والسرطان والأمراض التنفسية المزمنة والسكري وفق توصيف منظمة الصحة العالمية.

يضاف إلى ذلك أن نسبة الوفيات السورية بالأمراض القلبية والسكتة الدماغية (على وجه الخصوص) ازدادت خلال الأزمة دوناً عن ظرف الأوبئة، وقد ارتفعت بنسبة 34,6% للأولى و23,7% للثانية. وعملياً من كل 100 ألف وفاة مبكرة في سورية فإن 5172 منها ناجمة عن الجلطات ونقص التروية القلبية وتصلب الشرايين... وهو معدل مرتفع دولياً أعلى من الوسطي بمرتين ونصف، حيث 2100 وفاة قلبية لكل 100 ألف وفاة، تسجلها

هذه الإصابات قد يحتاجون إلى عناية مشددة خلال شهر، وذلك بافتراض أن نسبة من يحتاجون إلى عناية في سورية قريبة من النسب الوسطية دولياً والبالغة 5% من الإصابات.

بينما عدد أسرة العناية في سورية المزودة بأجهزة تنفس 325 سرير، قدرت دراسات استيعابها لـ 6500 حالة مع انتشار كوفيد! وبينما سيتناوب المتوفون والمتعافون على الأسرة فإن الكثيرين لن يحصلوا على العناية، ومع هذا المستوى من الانتشار ضمن أجل زمني ضيق فإن خطر زيادة معدل الوفيات وارد، والخطر على الكادر الطبي مرتفع مع مستوى «العناية» الحالي، هذا إذا ما أخذنا معدل وفيات 30 طبيب خلال 20 يوم تقريباً بينما لم نتجه نحو الذروة بعد!

إن الطاقات الاستيعابية للمشافي تقتضي أن يتم تخفيض الإصابات إلى 100 ألف تقريباً كي تستطيع غرف العناية إسعاف الجميع تقريباً، وهو ما يعني أخذ إجراءات بأعلى مستوى لحصر الانتشار السريع الحالي...

### وقائع صحية سورية تشير تساؤلاً حول نسب الوفيات!

البحث المذكور، يعطي نسبة تقديرية للوفيات تقارب 6% في السيناريو النهائي الذي يتناه، بينما إحصائيات وزارة الصحة تشير إلى أن نسبة الوفيات بسبب الكورونا من مجمل الإصابات المؤكدة تبلغ 4,5%، وكلا التقديرين أعلى من الوسطي العالمي البالغ حالياً: 3,7%. ارتفاع نسبة الوفيات في سورية

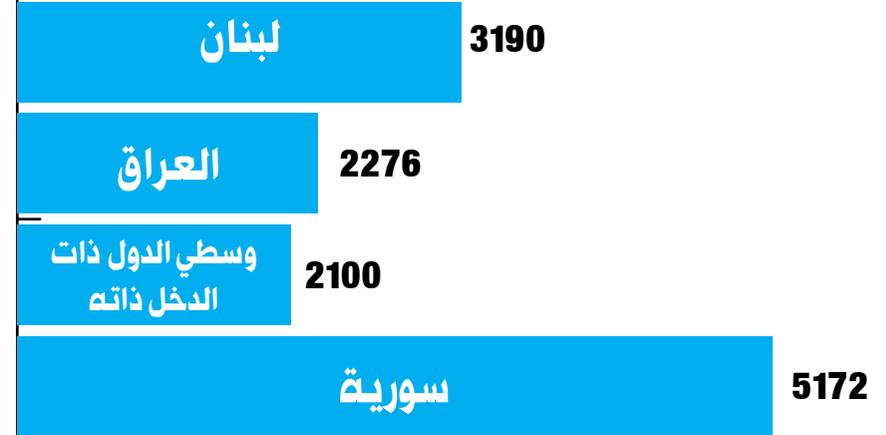
14,6% نسبة  
المصابين  
بالأمراض  
المزمنة في  
سورية وهو  
يعادل نصف عدد  
السكان من هم  
فوق الـ 40 عاماً



منها في سورية، إذ تبلغ في العراق: 2276 وفيه، وترتفع في لبنان إلى 3190 من كل 100 ألف، بينما في تركيا المعدل ينخفض إلى 1730. (IHME)

وسطياً مجموع الدول التي ننتمي إليها من حيث الدخل وهي «الدول المتوسطة ضمن منخفضة الدخل». وحتى في منطقتنا الموبوءة بالكوارث والتوتر، فإن معدلات وفيات القلبية أقل

### عدد وفيات القلبية من كل 100 الف وفاة مبكرة - 2017



\*الدول ذات الدخل ذاته هي مجموع الدول التي تنتمي إليها سورية من حيث تصنيف الدخل، وهي الدول المتوسطة ضمن منخفضة الدخل. المصدر: (IHME)

### الأرقام مخيفة والوقائع باردة لأن

يضاف إلى ذلك أزمة الدواء التي لم تجد لها حلاً، فالعديد من الأدوية مفقودة، وتضاعفت أسعارها... ولم تصرح الوزارة عن مدى وفرة البروتوكول العلاجي المتبنى، وكلفه، بالقياس إلى معدل الانتشار. وتحديداً أنه حتى السيتمول المصنّع في تايكو أصبح سعر الظرف منه يفوق 400 ليرة، بينما تكلفته في المصنع تقارب 235 ليرة. لا توجد أية قدرة أو نية بالتعامل مع ظرف انتشار الوباء على أنه طارئ، كما لم يتم التعامل مع أي ظرف استثنائي سوري على أنه طارئ، وتبني إجراءات استثنائية. فعندما يصل الجوع إلى نصف السكان هو حالة كارثية كان ينبغي التعامل معها ولم تتم إلا مفاقمة الأزمة الموجودة.

لذلك فإن انتظار الحكومة ومن يوجهها للتعامل بالكفاءة المطلوبة هو بمثابة قبض للريح، فالمطلوب اليوم إجراءات استثنائية:

- توسيع قدرة المشافي وإنشاء مشاف ميدانية ومراكز عزل.
- اختبار مدى فعالية المنافس المطورة محلياً، وتأمين منافس إضافية في حال محدودية قدرتها. - توسيع عدد الاختبارات لكشف بؤر الانتشار المركزة وحصرها.
- تخصيص مبالغ لتوسيع إنتاج الأدوية المكونة للبروتوكول العلاجي وتأمينها مجاناً.
- توسيع إنتاج الكمادات وتوزيعها مجاناً، لتستطيع الحكومة بعدها أن تفرض على المواطنين ارتداؤها.

إن استطلاع مجموع البيانات والمقارنات حول احتمالات ووقائع انتشار الوباء في سورية، يدفع للقول: إن الوباء سينتشر بمستوى وبتأثير قد لا تكون مسبقة في مكان آخر... وتستدعي بالفعل استنفاراً وحالة طوارئ، لن يكون بمقدور المنظومة السورية بتخلفها المتراب مع ظرف العقوبات والحرب، وتراجع دور جهاز الدولة وهيمنة الفساد، أن تدير أزمة جديدة تضاف إلى جملة الأزمات السورية التي وصلت حد الجوع الواسع. من الواضح أن السياسة المتبعة حتى اليوم، هي تجاهل الاحتمالات المتفاقمة، وترك الأمور لسياسة «مناعة القطيع» بل أبعد من ذلك. هناك تعنت على استمرار بعض النشاطات والتجمعات التي يمكن تأجيلها، مثل: الامتحانات، بل وحتى مهرجانات التسوق والطعام والملاهي في بلاد يوقف سوقها الفقر قبل الوباء، أي لن تكون هذه النشاطات ذات جدوى اقتصادية، وإن كانت فإن هذا غير مبرر في ظل الحديث عن احتمالات كارثة صحية.

كما تستمر حالات احتكار الأساسيات الوقائية، مثل: الكمادات التي لم تلزم الحكومة أحداً بها حتى بإجراء قانوني، هذا عدا عن أنها لم تسع لتأمينها وشراء كميات من إنتاجها وتوزيعها... مع العلم، أن إنتاجها المحلي واسع، ولكن احتكارها لم يسمح بتخفيض مستويات سعرها لتكون قابلة للتداول اليومي، ولتستطيع الأسر أن تلبس الكمادات وتبدلها، لتتأثر هذا الحد الأدنى من الوقاية. هذا عدا عن اللباس الوقائي للكادر الطبي الذي يشهد معدل وفيات مرتفعاً خلال الفترة الماضية، لا يمكن السماح باستمراره...

وصول الإصابات إلى مليون من أصل عدد إجمالي داخل البلاد أقل من 19 مليون مواطن يعني إصابة نسبة 5% من السكان

### دمشق وقائع من مركز الانتشار

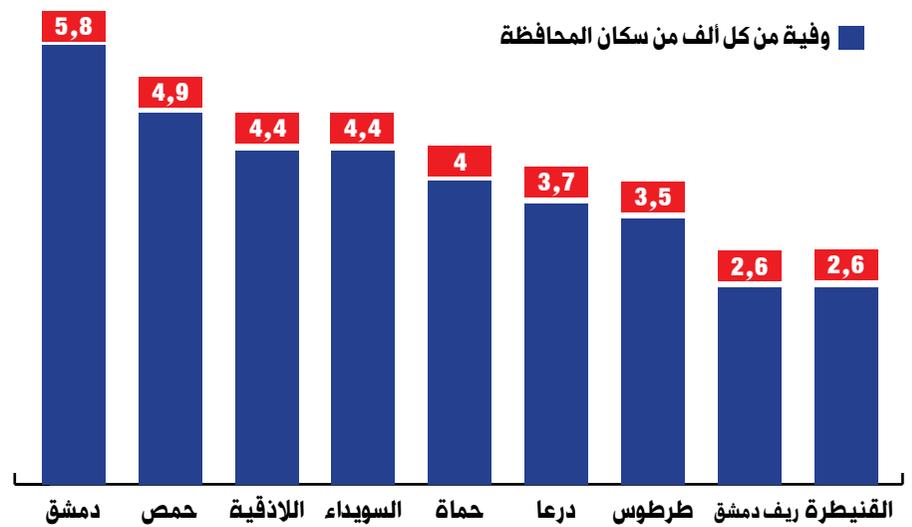
أرقام المجموعة الإحصائية السورية لعام 2018. ما يعني: تضاعف الوسطى اليومي ثلاث مرات! وأنه يمكن أن نقدر أنه في حالة الانتشار هذه أصبح ثلثا الوفيات ناجماً عن الكورونا. بالعموم، تسجل محافظة دمشق معدل وفيات سنوي أعلى من كافة المحافظات السورية (باستثناء حلب التي لا تتوفر حولها بيانات وفيات سنوية خلال سنوات الأزمة، بسبب عدم استكمال بيانات الريف).

وبالمقارنة مع المحافظات الأخرى، فإن معدل الوفيات في دمشق سنوياً بلغ: 11726 وفاة في عام 2018 لتلته ريف دمشق بـ 8200 وفاة تقريباً، ومن حيث معدل الوفيات السنوي قياساً لعدد السكان، فإن المعدل في دمشق أعلى منه في أية محافظة سورية أخرى.

المدن الكبرى، هي مراكز الانتشار وتحديداً في مدينتي دمشق وحلب، حيث أعلى كثافة سكانية في المساحة ضمن المدينتين، إضافة إلى أعلى مستوى من التنقل والدخول والخروج إليهما من المحافظات الأخرى ومن الخارج. ولكن وفق الأرقام الرسمية، فإن المركز الأساس للانتشار هو دمشق من حيث عدد الإصابات، وعدد الوفيات.

أفصحت محافظة دمشق عن عدد الوفيات اليومي خلال ثمانية أيام ضمن الانتشار المتوسع بين نهاية تموز ومطلع آب، ووفقاً فإن وسطى عدد الوفيات اليومي بلغ 104 وفيات. وهو رقم كبير لمعدل الوفيات الوسطى في مدينة دمشق، التي سجلت في عام 2018 معدل وفيات يومي ووسطى: 32 وفيه يومياً، وفق

### معدل الوفيات في المحافظات السورية عام 2018



\*بيانات وفيات حلب غير متوفرة في مجموعة 2018 الإحصائية، ولكن المعدل في حلب كان في عام 2011: 4,5 بالألف تقريباً.

عدد الوفيات اليومي الوسطى في دمشق بلغ في 2018: 32 وفيه، بينما وصل الوسطى اليومي خلال ثمانية أيام من الذروة إلى 104 وفيات يومية بتضاعف 3,2 مرة!

**3x**  
تضاعف وسطى الوفيات اليومي في دمشق



# روسيا والصين: الدولار أقل من 50% من التبادلات

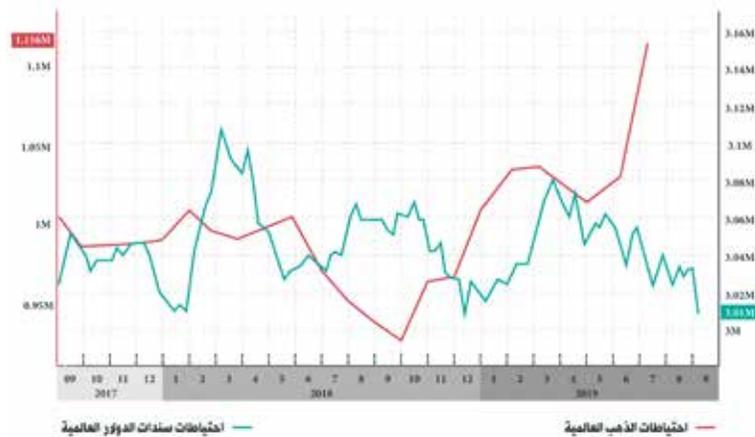


الجميع يتلقى الصدمات في 2020... ولكن الدولار أكثر من غيره! يتراجع سعر الدولار عالمياً إلى مستويات قياسية، ويرتفع الطلب على الذهب، ويزداد التبادل بالعملات الأخرى، والصين وروسيا لهما دور ريادي في هذا...

اشتداد العقوبات الأمريكية على المستوى العالمي. خلال الربع الأول من 2020 أصبح التبادل بين البلدين يتوزع على الشكل التالي: اليورو 30%، اليوان 17% و7% بالروبل، والباقي بالدولار. «مساهمة الدولار في التبادلات التجارية الروسية والصينية بين 2015-2020» - %

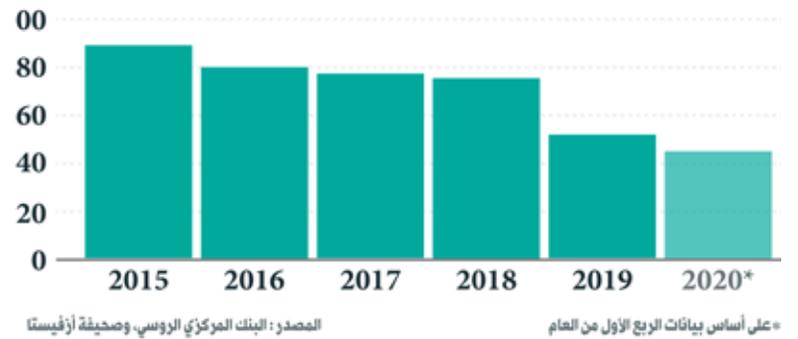
تراجع استخدام الدولار بالتبادل التجاري بين روسيا والصين بنسبة كبيرة خلال العام الحالي، وهبط إلى ما دون النصف، إذ أصبح يشكل نسبة 46% من التبادل التجاري بين البلدين، بعد أن كان يشكل في عام 2015 نسبة تفوق 90%، وحتى عام 2018 كان يشكل نسبة تقارب 80%. ولكنه هبط بشكل حاد خلال العام الماضي والحالي، مع

## تغير الاحتياطات الرسمية الدولية بين الدولار والذهب



إن انتقال التحالف الروسي والصيني إلى الصعيد المالي، هو عتبة جديدة ليس فقط في التحالف بين البلدين بل في تغيير موازين القوى العالمية والإسراع في تحجيم هيمنة الدولار...

## حصة الدولار من التبادلات التجارية بين الصين وروسيا (%)



الماضية، بينما قلص احتياطاته بالدولار إلى النصف تقريباً بعد أن باع ما يقارب 101 مليار دولار في 2019 وحدها. ويظهر في الشكل التالي أنه خلال عام 2019 بدأ الاتجاه الحاد في تراجع احتياطات الدولار عالمياً، يقابله ارتفاع تصاعدي كبير في احتياطات الذهب على الصعيد العالمي.

احتياطي الذهب عوضاً عن الدولار يضاف إلى هذا المؤشر على الصعيد العالمي تراجع استخدام سندات الدولار كاحتياطي عالمي قابلها توسع استخدام الذهب كاحتياطي، حيث يتم بيع الدولار مقابل شراء الذهب كما في الحالة الروسية حيث تحولت روسيا إلى البنك المركزي الذي اشترى أكبر كمية من الذهب كاحتياطي خلال الفترة

## أزمة 2020 وتغيرات في سوق النفط الأمريكية..



شركات صغيرة، وتندمج الشركات الكبرى، وتحدث نقلة في الاستثمار في القطاع، وتخفيضاً في التكاليف يسمح لهؤلاء بالاستمرار... حيث تساهم شركات النفط والتكنولوجيا الكبرى في حجب أموال الإنقاذ الأمريكية عن شركات النفط والغاز الصخري، التي سيفلس جزء هام منها.

اختصاراً كبيراً في عمليات الحفر وعدد العاملين في القطاع. إن سوق النفط العالمية تتغير بسرعة منذ عام 2014، وجزء من هذا التغيير سيقلل الاعتماد على الطاقة الأحفورية، ويوجه استثمارات الطاقة إلى الطاقة المتجددة، ولكنها ستمركز سوق النفط إلى حد بعيد لتفلس مجموعة

استشعار صوتي بالألياف البصرية للابار تحت سطح البحر، بما يتيح التصدير والتشخيص بشكل أدق، وبما يقلل التكاليف. كما أعلنت هاليبرتون عن اتفاقية استراتيجية مع مايكروسوفت مدتها 5 سنوات، أيضاً لتفعيل التكنولوجيا الرقمية في اكتشاف الحقول، والتحول نحو الحفارات الرقمية، والتي ستحقق

الأسعار الحالية، ورغم ارتفاعها نسبياً في شهر تموز بالمقارنة بشهر حزيران، إلا أنها لا تزال غير داعمة لاستعادة الحفارات المتوقفة. ففي الولايات المتحدة تعمل الآن حوالي 180 حفارة نفطية، وقد انخفضت من 638 منصة حفر إلى 180 منصة خلال 18 أسبوع، والبعض يتوقع أن الأمور قد تتفاقم في الصناعة النفطية، في حال دخول الفيروس موجة ثانية من الانتشار في الولايات المتحدة. وعلى الضفة الأخرى - وفي كبريات شركات الولايات المتحدة - تحدث تغيرات وتحالفات يصفها البعض بأنها تعيد هيكلة قطاع النفط، وتحدث نقلة نوعية في بنيته التكنولوجية، حيث أعلنت شركة هاليبرتون عملاق خدمات النفط الأمريكي، أنها تجري تحالفات ستغير شكل حق النفط في المستقبل. وفي مؤتمر هاليبرتون الأخير، قدمت بالتعاون مع شركة TechnipFMC ومع منصة Odassea أول جهاز

تستمر أسعار النفط بالتقلب في السوق الأمريكية، فتشهد ارتفاعات مؤقتة عندما تأتي أخبار عن انخفاض المخزون، أو اضطرابات في الشرق الأوسط، وتنخفض عندما تظهر التقديرات حول حجم الركود في السوق الأمريكية... بينما الاتجاه العام هو لعدم التعافي في أسعار سوق النفط الأمريكية تحديداً، بما يسمح لشركات النفط والغاز الصخري باستمرار واسع، والسوق الأمريكية للنفط تشهد إعادة هيكلتها: فتفلس شركات وتفتل في سداد ديونها، بينما تكبر شركات كبرى وتطور إنتاجيتها.

أكثر من 30 مليار دولار هو حجم الديون المتركمة خلال النصف الأول من العام الحالي على شركات النفط والغاز، والتي فشلت في سدادها وسجلت عدم السداد بداعي الحماية من الإفلاس، وهي تأتي من حوالي 23 شركة، 5 منها فقط فشلت في الربع الأول من العام خلال أزمة النفط، بينما الباقي بمجموعها فشلت في الربع الثاني من العام، عند اشتداد أزمة الوباء والركود الناجم عنه.

# «الإدارة الذاتية» تتعدى على الحقوق مجدداً..

تعدّ صارخ على الحقوق قامت به «الإدارة الذاتية» مؤخراً، عبر تشريع جديد صدر عنها بمسمى «قانون حماية وإدارة أملاك الغائب»، الذي يشمل أملاك الأشخاص المقيمين خارج سورية، في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

## ■ مراسل كاسيون

وقد لاقى هذا التعدي على الحقوق الكثير من ردود الأفعال الراضية له، سواء من قبل من يعينهم ويمس بحقوقهم مباشرة من السوريين المقيمين خارجاً، أو من قبل ذويهم وأقربائهم المستمرين بالبقاء في المناطق الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية» أو في بقية المحافظات السورية، وكذلك من عموم المواطنين، كما تصدى له العديد من المختصين في الشأن الحقوقي والقانوني والقضائي تفصيلاً ونقداً.

## تفصيلات التعدي..

ما تمت تسميته من قبل «الإدارة الذاتية»، التفاقاً على الحقوق، «قانون حماية وإدارة أملاك الغائب»، بحسب بعض المواقع الإعلامية، تضمن التالي: تشكيل لجنة تحت مسمى «لجنة حماية أملاك الغائب»، وذلك بموجب قرار يصدر عن «المجلس التنفيذي» التابع لـ«الإدارة الذاتية»، وهذه اللجنة مؤلفة من 11 شخصاً من المناطق الخاضعة لسيطرة «الإدارة»، على أن تقوم هذه اللجنة، التي يترأسها «قيمان» بالأعمال الإدارية، وحصر أملاك وأموال الغائبين، وصيانتها والحفاظ عليها، وهي من تنظر في الاعتراضات المقدمة لها من المتضررين من القرارات الصادرة عنها، وتتبع لها لجان فرعية في مناطق سيطرة «الإدارة»، ويتابع هذان «القيمان» أعمال اللجنة، إدارياً ومالياً، ويكونان مخولان برفع جميع الدعاوى القضائية، وتقديم كل الدفوع القانونية للحفاظ على أملاك الغائب وحمايتها، ولا تملك الحق في بيع أو شراء أملاكه.

في المقابل، يمنح «القانون» للجنة المسماة «لجنة حماية أملاك الغائب»، الحق في «تأجير واستثمار الأملاك» ووضعها في خدمة تنمية المجتمع دون تغيير أوصافها! أما الطامة الكبرى، فهي أن «الغائب» يفقد حقه في «ربع أملاكه»، إذا لم يحضر هو أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى والثانية، خلال مدة أقصاها سنة متواصلة، مع فرض عقوبة الحبس والغرامة لكل من تستر أو تصرف أو أجز أملاك الغائب خلافاً لـ«القانون».

أما «الغائب» تعريفاً، فهو «كل شخص يحمل الجنسية السورية أو من في حكمه من مكتومي القيد المجردين من الجنسية السورية بإحصاء عام 1962، ويقيم إقامة دائمة خارج سورية، ولا يقيم أحد من أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية في سورية».

**شرعنة وتهرب من المسؤوليات**  
لن نخوض في آراء البعض من «المطبلين» لمثل هذا التعدي الفج على الحقوق، أو المستفيدين منه، بما في ذلك كل ما يمكن أن يساق من

أسباب موجبة بنظر «الإدارة الذاتية»، لكن سنسلط الضوء على بعض الآراء العامة بهذا الشأن أولاً. فقد عقب الكثير من المواطنين، وخاصة المتضررين، بأن ما تمت تسميته «قانون» هو «أداة لشرعنة الاستيلاء على أملاك الغائبين عن مناطقهم»، وذريعة التعدي على أملاك هؤلاء الغائبين من قبل البعض خلال الفترة الماضية، بما في ذلك بعض عمليات التزوير في نقل الملكيات، لا يعطي الحق لـ«الإدارة الذاتية» بأن تشرعن هذا التعدي لمصلحتها تحت أي مسمى، بل هو هروب من مسؤولياتها في الحفاظ على هذه الأملاك، وربما اعتراف بعدم قدرتها على حمايتها، وبالتالي بدورها وواجباتها ومبررات وجودها!.

## آراء قانونية

أحد القانونيين، أشار إلى المادة الأولى من «القانون» التي عرفت «الغائب» من خلال حمله «الجنسية السورية» وما تلاها من مفردات، وبذلك تأكيد في البداية على تجعية «الإدارة الذاتية» لـ«الجمهورية السورية» وبالتالي «يتوجب بأن تكون قوانينها متوافقة مع القوانين والدستور السوري»، كما أشار إلى مضمون العديد من المواد «المبهمة وغير الواضحة، والقابلة للتأويل والتفسير بأكثر من معنى»، مثل: عبارة «يشمل هذا القانون كل من غادر الأراضي السورية مدة سنة أو أكثر بقصد الإقامة الدائمة والمستمره خارجها»!

وقد أورد أحد القانونيين رأيه بـ«القانون» على صفحته الشخصية تفصيلاً حسب النقاط التالية:

- «القانون» مخالف لبنود العقد الاجتماعي الذي هو ركيزة لأي قانون فرعي.

- «القانون» يلغي حق طبيعي للمواطن، وهو الحق بتوكيل الغير

في إدارة واستثمار أمواله، مثلما هو متبع في أية بقعة من المعمورة تحتكم للقانون العرفي أو الوضعي. - إن كانت الغاية من هذا القانون حماية أملاك المواطنين المغتربين، فإن القانون المدني السوري الممكن اعتماده باعتبار الإدارة الذاتية تخص جزءاً من الجغرافية السورية- وهو ليس قانوناً سياسياً- ويتضمن عدة وسائل قانونية لحماية الأملاك الخاصة والعامّة.

- كافة الوسائل المتاحة للمغتربين في هذا القانون للحضور، وتقديم الاعتراضات أمام اللجنة المعنية هي وسائل تعجيزية، وشبه مستحيلة في ظل ظروف الإقامة في دول الاغتراب، والإجراءات المطبقة في ظل انتشار وباء كورونا.

- تطبيق هذا القانون هو وسيلة لحمل المغتربين على بيع أملاكهم في الوطن، وفي حال العجز عن الحضور، سيكون القانون وسيلة لمصادرة الأملاك، وليس إدارة، ولا استثمار كما هو وارد في طيات القانون.

- سيكون هذا القانون سبباً رئيسياً لامتناع المغتربين عن استثمار أموالهم في هذا الوطن، الذي يحتاج لهذه الأموال للتنمية، والتطوير الاقتصادي بعد حلّ الأزمة السورية والاستقرار السياسي.

- القانون وسيلة لقطع ما تبقى للمغترب من علاقة بأرض وطنه وأهله، وما سيرتبت من آثار سلبية على الأجيال القادمة في دول الاغتراب.

## الارتجال لا يحل المشاكل..

تجدر الإشارة إلى أن «الإدارة الذاتية» سبق وأن أصدرت ارتجالاً «قوانين» شبيهة، في عام 2015 في منطقة الجزيرة «الحسكة والقامشلي»، وفي عام 2018 في مدينة الطبقة، وقد لاقت الكثير من الاعتراضات في حينه، وما زالت، كما تثبت الوقائع أنها لم تسفر

عن النتائج المتوخاة منها بحسب الادعاءات عند إصدارها، وتوجت ذلك مؤخراً بارتجال «القانون» الجديد، والذي بدأت تداعياته الراضية تفعل فعلها بين أوساط المواطنين والمختصين، بالإضافة طبعاً لآوساط السياسة الوطنية وقواها، ولن تكون نتائجه أفضل حالاً مما سبقه.

كما سبق وأن أصدرت «الإدارة الذاتية» العديد من القرارات والتوجيهات الارتجالية، التي كان لها نتائج سلبية على حياة المواطنين ومعاشهم ومستقبلهم، ولعل ما يتعلق بالشأن التعليمي وتبعاته ونتائجه مثال بسيط على ذلك.

## لا بديل عن الحل السياسي

إن استمرار الأزمة السورية ومفاعيلها ستبقى تفرز الكثير من المشاكل والسلبيات والتداعيات الكارثية، التي يدفع المواطن السوري ضريبتها على حساب معيشتة واستقراره ومستقبله، سواء كان داخل البلد وفي أية رقعة جغرافية منها، أو في بلدان اللجوء والاغتراب، ولا يمكن للارتجال من أي طرف فاعل كان، أن يحل أياً من هذه المشاكل، كما لا يمكن غض الطرف عنها أو التهرب من مسؤولياتها.

إن الأزمة الوطنية العميقة، التي تستمر بإفراز الكثير من المشاكل والأزمات والكوارث على حساب السوريين ووحدة أرضهم وسيادتهم عليها موحين، لا يمكن الخروج منها إلا عبر بوابة الحل السياسي الوطني الشامل، المتمثل بتنفيذ القرار 2254 كاملاً، وهو ما يجب أن تتضافر كافة الجهود الوطنية من أجله، وصولاً لانزعاج حق السوريين بتقرير مصيرهم ورسم مستقبلهم متسيدين على أرضهم دون منازع، وكل تأخير أو تعطيل من أي طرف كان بهذا الشأن لن يسفر إلا إلى المزيد من الأزمات والآلام، وهو بالضد من المصلحة الوطنية.



## القانون هو

### أداة لشرعنة

### الاستيلاء على

### أملاك الغائبين

### عن مناطقهم

### وذريعة التعدي

### على أملاكهم

### لا يعطي الحق

### لـ«الإدارة الذاتية»

### بأن تشرعن

### هذا التعدي

### لمصلحتها

## من انتصر في حرب الكورونا:

# «مناعة القطيع» أم «تصفير العدوى»؟



لماذا تتعامل بعض البلدان مع جائحة COVID19 بشكل أفضل من غيرها؟ السؤال بسيط بشكل خادع، لكن الإجابات متنازع عليها بشدة. وساجدل بأن الصعوبات تنشأ من الاستقطاب المضلل بين الإستراتيجيات «الاستبدادية» (المزعومة والإستراتيجيات «الليبرالية»). وقد أدى ذلك إلى انتقاد خاطئ لما يسمى بـ «عمليات الإغلاق» على أساس أنها لا بد أن تكون «قمعية على نحو لا مفر منه»، ولا سيما عندما يقترن هذا الانتقاد بادعاءات كاذبة، بأنه يمكن تجاهل خطر فيروس كورونا بأمان، مما أدى إلى نتائج مأساوية، كما في بريطانيا، حيث ترتفع على عرش نسبة من أعلى نسب العالم من حيث الوفيات لكل مليون نسمة من السكان «667 وفاة بكورونا لكل مليون بريطاني» وقت كتابة هذا التقرير «في 13 تموز 2020 وتم تقديمه في 28 تموز كورقة إلى نادي فالداي للدراسات في موسكو».

### ■ ألك فريمان

#### تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

فسيتم الوصول إلى نقطة معينة «تقدر مثلاً بنسبة 65% من السكان في بريطانيا» يحدث عندها كسر لسلسلة العدوى. وهذا يتطلب إصابة أقل من 100% من السكان [وهناك معادلة عامة لحساب ذلك هي بطرح مقلوب رقم التكاثر الأساس للوباء (المعروف بـ R0) من الرقم 100، وعلى اعتبار هذا الرقم لكورونا المستجد هو 3 إلى 4 يكون المطلوب، هو أن يصاب بالعدوى ما بين 66% إلى 75% من السكان حتى نحصل على مناعة قطيع! - ملاحظة المُرَبِّب: إن إستراتيجية مناعة القطيع «السلبية» التي اعتمدها في البداية الحكومة البريطانية أدت لنتائج كارثية، لا تتخذ أية خطوات لتقليل معدلات انتقال العدوى على الإطلاق. ما هو غير مفهوم جيداً، هو أنه يمكن دمج إستراتيجية مناعة القطيع مع «الإغلاق» وليست بدلاً عنها.

أما إستراتيجية «الانتقال الصفري» فتعتمد بشكل أساس على التدخل الفعال السريع والاحتواء والعزل. الهدف إنشاء مناطق غير مصابة والتحكم في الحركة فيها، وفي المقابل، تطويق مراكز العدوى ومنع الخروج منها. ورغم أن هذه الظروف المتطرفة «والمؤقتة» تحمل شبيهاً شكلياً بالعمليات المطولة والمتذبذبة والمؤلمة الجارية في الغرب، إلا أنها في الواقع مختلفة تماماً عنها، ولهذا السبب من وجهة نظري، يجب التخلص من مصطلح «الإغلاق» أو استخدامه بدقة وتحديد أكثر «فالإغلاق» الصين مختلف جذرياً عن «الإغلاق» الغربي وفق الكاتب!.



**في نظام صحي اجتماعي حقيقي يكون الوصول إلى الصحة مجانياً وشاملاً وجزءاً من نظام أوسع لحماية الحياة بما في ذلك سبل العيش الكريم والبيئة للمرضى والمعوقين وكبار السن**

من ذلك، من الواضح بالطبع لا يرغبون بتعريض المزيد من أحيائهم لخطر الموت بالفيروس. سبب الضيق إذاً هو الفيروس، وليس الإجراءات المستخدمة لمكافحة، وهذا يؤدي إلى استنتاج لا مفر منه: كلما قل عدد الإصابات قل الضيق. أما ما يطرح نفسه للنقاش فهو سؤال: إذا ما كانت تدابير الانتقال الصفري يتم اتخاذها بالتراضي أم بالعنف؟ وهذا بدوره يعتمد على ما إذا كان المجتمع يقدم الدعم الاجتماعي الضروري للأفراد المتضررين. وتشمل هذه الضمانات العامة: تأمين سبل العيش، الوصول المجاني إلى العلاج، والبيئات المريحة والأمنة للعزل، أي كما كان الحال غالباً في معظم الصين بالفعل.

هنا تبرز أهمية مركزية نظام الصحة الاجتماعي التوجه. هذه ليست قضية ثقافية أو أخلاقية بل مادية. في نظام صحي اجتماعي حقيقي، يكون الوصول إلى الصحة مجانياً وشاملاً، وجزءاً من نظام أوسع لحماية الحياة، بما في ذلك سبل العيش الكريم والبيئة للمرضى والمعوقين وكبار السن. يتم تنظيم مرافق الرعاية كجزء من النظام الصحي بمعايير النظافة وحماية الموظفين، وتوفير معدات الحماية وما إلى ذلك، مثل: المستشفيات والعيادات. خلال الأوبئة، يمتد هذا الدعم المادي للأشخاص الذين يحتاجون إلى العزل. في ظل هذه الظروف، تكون الخطوات البسيطة - مثل: التعليم العام، جنباً إلى جنب مع الوصول الشامل إلى الرعاية التخصصية، من خلال العيادات وأسرة المستشفيات - فعالة حتى مع الموارد الصغيرة، كما هو موضح في البلدان الفقيرة تماماً، مثل: كوبا أو فنزويلا، والتي كانت فعالة في مكافحة جائحة كوفيد الحالية.

### الديكتاتورية على «القطيع»

في الأنظمة نقدية التوجه، لا يمكن الحصول على الرعاية الصحية إلا لمن يستطيع الدفع. فعندما تحدث جائحة، يفسح مثل هذا النظام الطريق لممارسات قمعية بالواقع، لأن أولئك الذين ليس لديهم وسيلة للدفع لا يمكنهم عزل أنفسهم دون تعريض سبل عيشهم للخطر. إن تقديم الخدمات الصحية نقدية التوجه أيضاً يعد المصدر الحقيقي للضغوط المشوهة، التي تمارسها شركات الأدوية الكبرى، لأنها تخلق كيانات مؤسسية تتعارض احتياجاتها الخاصة، ولا سيما الأرباح، باستمرار مع الحاجة الاجتماعية للصحة. التأثيرات في قطاعات، مثل: رعاية المسنين، والتي تحولت إلى مشاريع سوقية ربحية ينتشر فيها الإهمال، ويكون الضحايا هم الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم سياسياً واجتماعياً، حالتهم هي نتيجة مباشرة لكسب المال من الضعفاء. في تورنتو (كندا) يُقال: إن الوفيات في قطاع الاستثمار الخاص تجاوزت تلك الموجودة في القطاع العام بنسبة أربعة إلى واحد! القمع وفقدان الحريات المدنية جزء لا يتجزأ من إستراتيجيات مناعة القطيع في النظم الصحية نفودية التوجه، لا في إستراتيجيات تصفير العدوى. ففي بلدان، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بصناعة طبية عالية الدخل، أو المملكة المتحدة التي اتخذت قرارات هدامة لنظام الصحة العامة، ستكون هناك حاجة إلى تغييرات جذرية لتصحيح هذه الأخطاء التاريخية. علاوة على ذلك، فإن المهمة ليست صعبة على الإطلاق من الناحية الاقتصادية، بل العبء سياسية. ينبغي في الواقع تنفيذ هذا الجانب المركزي لإعادة الإعمار بعد كوفيد على الفور.

■ المدير المشارك لمجموعة أبحاث الاقتصاد الجيوسياسي، جامعة مانيتوبا، وبنينغ، كندا.

### الحياة والحريّة والسعادة ما الذي غير كوفيد؟

تتركز المناقشات الحالية على أن الاختيار الإستراتيجي الرئيس الذي تواجهه الحكومات، هو بين «الإغلاق»، والذي يتم تعريفه عموماً بحصر التواجد الشامل في المساحات السكنية، وبين نوع مما يسمى «البدايل السويدية» ذات التعريف الغامض، المشتملة على عدد أقل من التدخلات الحكومية في حرية الفرد.

مع ذلك فإن إجراءات الإغلاق القمعية هي في الواقع نتيجة لإستراتيجيات مناعة القطيع! وليس بالضرورة أن تطبق ضمن إستراتيجية «انتقال صفري للعدوى» بل يعتمد هذا على البلد والظروف. كما أن هذه الإجراءات ليست السمة المحددة للانتقال الصفري، وليس بالضرورة أن تطبق بطريقة قمع ضمن هذا الأخير. لا أكر أن نضحيات، مخيفة ومقلقة في بعض الأحيان، تنتج عن إستراتيجيات تصفير انتشار العدوى، فمثلاً: كان عدم التمكن من حضور مراسم الدفن مصدر حزن كبير للعائلات الصينية، التي فقدت أحد الأحبة. لكن المتضررين

إني أفرق بين نوعين من أنظمة الرعاية الصحية: أنظمة «اجتماعية التوجه» أم «نقدية التوجه» [monetised من «نقود»]. في النوع الأول: يعد الحصول على الرعاية الصحية حقاً؛ بمعنى أنه رعائي شامل، ويتضمن الدعم المادي الكامل (من رب العمل أو الدولة) للأشخاص الذين يتعطلون بسبب المرض، وتتحمل فيه الدولة المسؤولية العامة عن الصحة، بما في ذلك البحث والتطوير وتوفير المنتجات الصيدلانية. أما في النوع الثاني: فتكون الرعاية الصحية امتيازاً متاحاً فقط لتلك الأقلية من السكان التي تستطيع تحمل تكاليفه، ويتميز بصناعة طبية تسعى للربح.

وتفهم استجابة الصين بأنها «تصفير انتقال العدوى ضمن نظام صحي اجتماعي التوجه» بينما استجابة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هي في الأساس «مناعة قطيع داخل نظام نقدي التوجه». يجب تشخيص الحالات الوسيطة بينهما أيضاً، كما أقترح، على طول هذين المحورين. سيسمح لنا ذلك بتصنيف البيانات لتقديم معلومات ذات مغزى اجتماعي وطبي. ضمن نظام صحي اجتماعي، لا تتخذ إستراتيجيات الانتقال الصفري الأرواح فقط، مع عدم وجود قيود إضافية على الحريات الفردية، بل يمكنها، ويجب عليها، أن توسع هذه الحريات. في المقابل، تشكل إستراتيجيات مناعة القطيع تهديداً لكل من الحياة والحريّة، ولا سيما في الأنظمة الصحية نقدية التوجه. وعلى وجه الخصوص، فإن الدوافع المتواصلة لإعادة الناس إلى العمل قبل أن يكون قد تم القضاء على مصادر العدوى، ستحرمهم وأسرهم ومسئولهم من حق الإنسان الأساسي في الحياة والصحة! لا يمكن فرض هذا إلا من خلال انتهاك كبير لحقوق القوى العاملة، والتي كانت تاريخياً الضامن الأكبر للحقوق المدنية العامة.

قد تظهر ما تسمى «عمليات الإغلاق» كجزء من أي من الإستراتيجيتين «شكلياً»، ولكن مع عواقب مختلفة تماماً. وبالتالي، فإن ما إذا كان الإغلاق قمعياً يعتمد على ما إذا كان الهدف توفير المال أم توفير الأرواح.

### «مناعة القطيع»

#### «مقابل «تصفير العدوى»

الأولى: هي نهج الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، والثانية: كانت نهج الصين والعديد من دول شرق آسيا. ومناعة القطيع طبياً معترف بها، ويفترض أن العدوى تمنح المناعة. وعلى فرض أن هذا صحيح، فإذا تركت العدوى تنتقل بحرية عبر السكان،

# من بيروت إلى بكين حول!



لوصفة واحدة جاهزة لحل مشاكل الجميع، وإن كانت هذه الجملة تحمل بعض الصحة، إلا أنها تخفي حقيقة أن هناك ما هو مشترك بين وصفات جميع مشاكل منطقة الشرق هذه! فإن كانت الحرائق تعم المكان فيجب قطع الأكسجين الذي تعتمد عليه هذه النيران أولاً، ومن هنا يكون الدولار هو هذا الأكسجين، فحرمان الولايات المتحدة من سلاحها الأساسي هو خطوة لا بد منها، وإن كان لبنان -كغيره من بلدان المنطقة- وصل إلى طريق مسدود مع الغرب، فالمخرج بالاتجاه المعاكس حتماً، فالكل يعلم أن لبنان عاش على إنعاش دولاري منذ عقود، لدرجة بات فيها مجرد التهديد بقطعها يسبب الاختناق له، يضاف إلى هذه الحالة فرض قوى سياسية على الشارع لا ترى في الغرب إلا أباً روحياً لا تجوز إلا طاعته، وراها تتسابق عند كل مفصل جديد لتقديم الولاء، بل من المضحك أن ترى هذه القوى في فرنسا القدرة على تقديم يد العون، أو لعب دور إيجابي في الداخل اللبناني، كعب دور الضامن لعملية التغيير، ففرنسا تغرق هي الأخرى وقت يكون لتجربة لبنان ودول الشرق درس يخلص الفرنسيين مما هم مقبلون عليه، فالمعركة التي تخوضها شعوب المنطقة الممتدة من المتوسط إلى أقاصي آسيا، هي إرث عالمي، وهي معركة شاقة يتم ضمنها رسم عالم جديد، ومن هنا يكون تفجير المرفأ لا إعلان نهاية بل إعلاناً -ربما يكون الأخير- عن إمكانية لتجاوز ماضي الماضي، إعلاناً لتحالف جديد ينهي الاستعمار والأنظمة التي خلفها... إعلاناً عن آخر الانفجارات.

معسكر «إطفاء الحرائق» تحت الرعاية الروسية والصينية يتعامل على مدار الساعة مع مئات النقاط الساخنة، إلا أنه لا يرغب بإضافة نقطة حساسة كلبان إلى خريطة التوتر. ومن هذه الزاوية، لا بد أن نسال: هل من الممكن حشد القوى السياسية التي تسعى لتجنب الحريق؟ هذا ممكن طبعاً في داخل لبنان وخارجه، فانفجار المرفأ أضاف سبباً جديداً لغضب الشارع اللبناني المنتفض، والذي يظهر أن هنالك محاولات محمومة لحشره ضمن حسابات ضيقة، تهدف لتصفية حسابات داخلية، أو تقديم خدمات للغرب، حتى قبل أن يطلبها، وهذا ما يساهم في خلط الأوراق في الداخل أكثر مما يسهم بتمتين الجبهة الداخلية المهتكة، فالهمة الملقاة على الشارع اللبناني اليوم، مهمة شاقة بلا شك لكنها ممكنة، إلا أن إمكانية صياغة شعارات قادرة على حشد معظم اللبنانيين أمر ممكن، وإن كان الشارع لا يزال يخطو خطواته الأولى على طريق التغيير، إلا أنه يملك المقومات الأولية لإنجاز هذا الخطوة، ومن الممكن صياغة برنامج إنقاذ شامل يسمح بتغيير النظام، الذي بات مهمة لا يمكن تجاهلها، فالظرف الدولي يسمح بذلك، وحالة الشلل التي يعاني منها لبنان لا يمكن التأقلم معها، فهي حالة شديدة التقل ستفرض على الجميع إيجاد المخارج، ذلك سيكون الشارع في لبنان متيقظاً وسريع الالتفاف حول المبادرات التي تعطي مؤشرات الخلاص.

## «وصفة جاهزة»

إن كان الجميع قد حفظ أن لا وجود

**الجميع حفظ أن لا وجود لوصفة واحدة لمشاكل الجميع وإن كانت تحمل بعض الصحة إلا أنها تخفي حقيقة أن هناك ما هو مشترك بين وصفات جميع مشاكل منطقة الشرق هذه!**

جديدة حقاً، تقطع بأسرع ما يمكن مع النظام الذي خلفه الاستعمار بهذا الشكل. وإن كان البعض يرى في هذا الكلام تكراراً، ويرى أن لبنان كان قد فشل سابقاً بإنجاز هذا التغيير، ليندل في حرب أهلية طاحنة لعقود، فهو ينسى أن الظرف الدولي الذي دخل فيه لبنان حربه الأهلية لم يعد يشبه يومنا هذا أبداً. ويبقى سؤالنا اليوم حول: من هي القوى المعنية بهذا التغيير؟ وهل هي قادرة على إنجاز هذه المهمة؟

من التسطيع أن ننظر لوضع لبنان اليوم من منطلق داخلي فحسب، فهو جزء من منطقة باتت شديدة الترابط، وإن كان حجم لبنان جعله بموقع المتأثر بما حوله أكثر من كونه مؤثراً بهم، إلا أن تفجير لبنان ربما سيحصل أثراً سلبية على منطقة واسعة، لذلك سُمع صدئ تفجير المرفأ لا في بيروت فحسب، بل في كل المنطقة الممتدة من المتوسط إلى بكين، فهذه المنطقة الواسعة تزداد ترابطاً بسبب أن الحرائق أياً كان مكان اندلاعها فستتال الجميع، لذلك توجهت أنظارهم إلى المرفأ لا بوصفه صافرة البدء التي تعلن اشتعال المنطقة، بل بوصفه حدثاً يمكن أن يتحول إلى بؤرة توتير جديدة، تضاف إلى القائمة الطويلة المشتعلة.

## لا نحتاج بؤرة جديدة

مشروع تفجير لبنان، أو أي مكان في المنطقة، سيجد قوى تقف في وجهه، فإذا كانت روسيا والصين تقومون منذ عقد من الزمن بالتصدي للنشط لكل محاولات التوتير، واستطاعتا خلال هذه المدة حشد دول ذات وزن إقليمي، مثل: إيران وتركيا، وإن كان

يرى البعض مبالغة في تشبيه ما جرى في بيروت في 4 آب، بما جرى في هيروشيما وناغازاكي في 6 و 9 آب قبل 75 عاماً، ولكن وعلى الرغم من أن حجم الدمار والضحايا الذي فاق عددهم 220 ألفاً في المدينتين اليابانيتين لا يقارن مع ما جرى في لبنان، إلا أن للحدث وزناً كبيراً لا يمكن قياسه بحجم الدمار والضحايا.

## ■ علماء ابوفراج

يعاني لبنان من أزمة سياسية واقتصادية خانقة، كانت سبباً لحركة احتجاجية واسعة امتدت منذ 17 تشرين الأول الماضي «بل وقبل ذلك بسنوات» إلى اليوم. إلا أن هذه الحركة لم تستطع إيجاد مخرج مناسب، بل ازداد تعقد الوضع أكثر، ويات الناس غير قادرين على تحمل المزيد من الأعباء، وهنا وفي هذه اللحظة ينفجر مرفأ بيروت الذي قد يكون بمثابة «شعرة» تقضم ظهر المنطقة كلها، إذا ما تركت أسباب هذا الحدث ونتائجه دون علاج سريع.

## قياس نصف قطر الانفجار!

على الرغم من ضرورة الكشف عما جرى في المرفأ، وضرورة كشف كل الملابسات والمسؤولين عن هذه الجريمة التي تبدو أنها حلقة من الأحداث المتسلسلة، التي لا تقف عند تاريخ دخول هذه المواد إلى المرفأ، بل ربما تعود إلى تأسيس لبنان بهذا الشكل ليكون البلد كله قبلة موقوتة لا مرفأه فحسب، فلبنان اليوم في خطر حقيقي، والممدخل الوحيد لتدارك ما يجري هو انتقال البلاد إلى مرحلة

**الجريمة حلقة من الأحداث المتسلسلة التي لا تقف عند تاريخ دخول هذه المواد إلى المرفأ بل ربما تعود إلى تأسيس لبنان بهذا الشكل ليكون البلد كله قبلة موقوتة لا مرفأه فحسب**

# وباء العصر... بين الإنسانية والربح.. هل من خلاص؟!



هؤلاء القراصنة، يبدو أنهم يسيطرون على كل العالم، وفي أيديهم المفاتيح لجميع صناديق الاقتراع والمصارف وقواعد البيانات، لا يسعنا سوى أن نضحك على كل هذا الهراء».

**إنسانية # ربح / تعاون # تنافس**  
كشفت أزمة كورونا- وأزمة الحصول على لقاح له فيما بعد- مجموعة من الحقائق التي أكدت أن المنظومة العالمية اليوم، والقائمة على فكرة تحقيق الربح الأعلى هي العدو الأول والعائق الأكبر أمام تقدم الإنسانية، فالصراعات الدولية التي جذرها الاعتداءات الإمبريالية والغربية أساساً دفعت العالم نحو حالة غير إنسانية، تتمثل في غياب تنسيق عالمي واسع وشامل في مجالات كثيرة، ومنها: المجال الطبي والدوائي، والذي يصبح غياباً مؤلماً وشديد التأثير السلبي في وقت الأزمات الكارثية، التي تتطلب تكريس كل ما توصلت إليه البشرية من تقدم علمي في سبيل إنقاذها، بعيداً عن أمراض الربح والتنافس.

وضمن هذا الصراع أيضاً، نجد بعض الدول الصاعدة اليوم والتي تسعى إلى كسر حالة الهيمنة الغربية بكل أشكالها: التبادل اللامتكافئ، احتكار العلم والتكنولوجيا، سباق التسليح العالمي وغيرها... نجد هذه الدول تسعى إلى استبدال صيغة التنافس بالتعاون، حيث نرى محاولات بعض العلماء الصينيين والكوبيين تطوير لقاح جديد أيضاً، معلنين، أنه سيكون بأسعار منخفضة. ورغم ذلك فقد تكون هذه الدول مضطرة في ضوء هذه المنظومة القائمة إلى أن تمارس لعبة الاحتكار والربح ولو جزئياً. حيث يبدو من السذاجة الحديث عن لقاح عالمي بدون تحقيق أرباح، ولكن ليس كما أن يكون الهدف من الإنتاج هو تحقيق الأرباح وحسب.

الروسي الذي تشرف عليه المؤسسة العسكرية تحديداً.

## تسييس اللقاح

لا يمكن إنكار أن المصالح السياسية للدول تقف وراء أية عملية إنتاج محتملة للقاح، ولكن تختلف هذه المصالح بحسب طبيعة وبنية كل دولة.. فمثلاً: في الوقت الذي يفترض فيه أن يحقق اللقاح منفعة عالمية للجميع، وأن تستطيع كل الدول الحصول عليه، يرى دونالد ترامب أن أمريكا أحق به من باقي العالم، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في الشهر الخامس بأنها ستتمول المختبر البريطاني «أسترازينيكا» بما قيمته 1.2 مليار دولار لتصنيع لقاح لصاح جامعة أوكسفورد، ولكن بشرط أن تنقل التكنولوجيا إلى أمريكا، وتوفر لها 300 مليون جرعة. على العكس من ذلك تؤكد دول أخرى بمن فيهم روسيا على ضرورة إيصال اللقاح إلى الجميع، حيث قال رئيس الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة كيريل ديمترييف: «حسب تقديراتنا سيتم في عام 2021 إنتاج أكثر من 3 مليارات جرعة من اللقاحات ضد كورونا... ما سيسمح للعالم بمحاربة الفيروس بشكل فعال».

وبما أن الصراع السياسي اليوم في أوجه بين المركز الغربي والدول الصاعدة، تجري مجموعة من الألعاب الإعلامية التي تهدف إلى ذر الرماد في العيون، في محاولة لتقليص حجم المساهمة الروسية في إنتاج اللقاح أو تشويهه قدر المستطاع، وما الحديث عن قرصنة روس حاولوا سرقة معلومات من مختبر بريطاني إلا دليل على ذلك. يجب أحد العلماء الروس على هذا الإدعاء متهمكاً: «لا نزال نسمع كلاماً عن القرصنة الروس في السنوات الأخيرة، فما الذي لم يفعله

قليلاً فإن معايير أخرى متعلقة بطبيعة الظرف الدولي اليوم وتبعاته السياسية والاقتصادية والعلمية تدخل في الحساب عند الحديث عن اللقاحات.

## الأمان والفعالية..

عند الحديث عن هذه النقطة، ينبغي الإشارة إلى أن تأثيرات جانبية ونسبة من الأضرار قد تكون موجودة في أي لقاح، وهو أمر معروف على اعتبار أن اللقاحات هي أدوية مناعية في نهاية المطاف، ولكن حجم هذه الأضرار ونسبتها هو ما يختلف بين لقاح وآخر. يمكن على سبيل المثال: التذكير بوجود جوانب مشبوهة في بعض اللقاحات التي تم اعتمادها من قبل منظمات دولية «اكتشاف بعض الباحثين من جامعات أمريكية وكندية بالتعاون مع طبيب كيني وجود هرمون Beta-HCG - هرمون يؤدي للتعقم- في عينات من لقاح الكزاز ضمن عينات مهياة لتلقيح النساء الكينيات، حيث تضع هذه الحادثة مجموعة من إشارات الاستفهام حول مساعي غيتس «طيبة النية» بتوزيع لقاح كورونا المستجد بمبلغ 3 دولارات فقط على الدول الفقيرة، فما الذي يضمن للبشر وخاصة في هذه البلدان ألا تتكرر حادثة لقاح الكزاز مع لقاح كورونا المستجد؟

فالموثوقية التاريخية بأمان اللقاحات المصنعة من قبل هذه الشركات تتقلص شيئاً فشيئاً مع خضوعها لمثل هذه التحقيقات. بالمقابل يبدو أن الدول التي يشكل فيها الوباء تهديداً كبيراً لأنها الوطنية، تسعى إلى أن تكون عملية الإنتاج خاضعة للإشراف الحكومي المباشر، والذي يعني معايير أشد صرامة من تلك التي للشركات الخاصة، والتي تهدف إلى الربح الأعلى حتى ولو بأمان أقل. وتعد هذه النقطة إحدى إيجابيات بعض اللقاحات التي يجري تطويرها، ومن بينها: اللقاح

بينما تتجه أنظار العالم إلى الجهة التي ستعلن أخيراً عن إنتاج لقاح آمن وفعال لفيروس كورونا المستجد COVID-19، نعتزم روسيا تسجيل أول لقاح عالمي في الثاني عشر من الشهر الحالي، والذي طوره مركز «غاماليا» التابع لوزارة الصحة الروسية، بعد عدة تجارب تمت في مختبرات تابعة لوزارة الدفاع، وسيتم تطعيم الجرعات الأولى منه للعاملين في المجال الصحي والمسنين، كونهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس.

## رشا النجار

ظراً للعدد الكبير من الدول والشركات التي تتسابق لإنتاج اللقاح أولاً، يعد هذا الإنجاز الروسي سبقاً هاماً، ليس لكونه سيساهم في إنقاذ البشرية من الوباء وجميع تبعاته الصحية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل لأنه سيحقق نصراً سياسياً لها، سيضاف إلى مجمل الانتصارات التي حققتها روسيا كجزء من القطب الصاعد دولياً.

## كثافة دولية سعياً للتصدر

يوجد إلى الآن ما لا يقل عن 70 لقاحاً من لقاح COVID-19 قيد التطوير، تتوزع شركات الأدوية والمختبرات المنتجة لهذا اللقاح بين أمريكا وأوروبا والصين وروسيا وأستراليا، معظم هذه الشركات تابعة للقطاع الخاص أو المشترك، وبعضها يحصل على تمويل مشترك «شركة «موديرنا» الأمريكية للتقانة الحيوية، مختبر «إنوفيو» للتقانة الحيوية، وجامعة كوينزلاند في أستراليا، ومختبر «BioNTech» و «CureVAC» في ألمانيا. جميعها خاضعة لسيطرة وتمويل مؤسسة غيتس.

وفي ظل هذه الكثافة العالية تبرز مجموعة من المعايير المحددة لنجاعة اللقاح، مثل: الأمان والفعالية والقدرة على إنتاج ما يكفي منه عالمياً. إضافة إلى ذلك، وبتوسيع منظور الرؤية

**كشفت أزمة كورونا مجموعة من الحقائق التي أكدت أن المنظومة العالمية اليوم والقائمة على فكرة تحقيق الربح الأعلى هي العدو الأول والعائق الأكبر أمام تقدم الإنسان**

**لا يمكن إنكار أن المصالح السياسية للدول تقف وراء أية عملية إنتاج محتملة للقاح ولكن تختلف هذه المصالح بحسب طبيعة وبنية كل دولة**

## الصورة عالمياً

## النووي بين أمريكا «الملاك» وروسيا «الشیطان»



قالت هيئة الأركان الروسية بتاريخ 06/08 عبر مقال نشرته في صحيفة «النجم الأحمر» بأن «أي صاروخ سيقطع باتجاه روسيا سيتم التعامل معه على أنه نووي». وفي الوقت الذي يراه البعض تصريحاً يمثل تصعيداً خطيراً من قبل موسكو، يراه آخرون بأنه خطوة ردع بدرجة أعلى، بناء على كيفية معالجة مسألة التهديدات العسكرية الأمريكية- الروسية الجارية على الأمن الدولي، بتحليل المسؤولية فيها على واشنطن أم موسكو؟

## ■ ريزن بوظو

## الأمن الدولي واتفاقيات الأسلحة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما أنتجته من حوادث وكوارث مهولة كانت ذروتها نوويّة الولايات المتحدة الأمريكية، باتت مسألة «الأمن الدولي» ضرورة لا بدّ من المحافظة عليها، والعمل من أجلها كأولوية دائمة، مُحددة بخطوط حمراء على رأسها «الحرب النووية»، الأمر الذي أنتج منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، الذي يضمّ بأعضائه القوى الدولية النووية الخمس في ذلك الحين، مع حق النقض «الفيتو» لكلّ واحدة منها داخل المجلس، وبهذا الصدد، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سابقاً بمقاله بمناسبة ذكرى الحرب الوطنية العظمى، بأن حق النقض «هو البديل المعقول الوحيد للصدام المباشر بين الدول الكبرى».

بالإضافة لذلك، فإن المسؤولية الأكبر بهذا الأمر كانت تقع على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا «وريثة الاتحاد السوفييتي» باعتبارهما القوى العظمى الرئيسة دولياً، وعليه جرى توقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة والتسلح لكلّ منهما بشكل ثنائي، نذكر منها معاهدات: «الحد من الأسلحة الإستراتيجية/ ستارت» و«الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية/ سورت» و«الحد من الأسلحة والقصيرة المدى» و«الحد من الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية».

## نهج الأحادية الأمريكية عموماً

مع مؤشرات قرب انفجار الأزمة الرأسمالية وما ستملحه من خسائر دولية على الولايات المتحدة، بدأت الأخيرة باتخاذ منعطف مختلف وأحادي، اتجاه هذه الاتفاقيات، وبدء موجة تصعيدات عسكرية، ففي عام 2002 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انسحاب بلاده من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية، وفي 2003 جرى احتلال العراق ونصب القواعد العسكرية الأمريكية فيها، فضلاً عن دول أخرى غيرها، وبات هذا النهج متصاعداً، وصولاً إلى العقد الحالي مع اشتداد الأزمة والخسائر الأمريكية لتزيد بشكل طردي مساعي واشنطن في اتباع هذه السياسات الأحادية، ويبدأ التلميح بالانسحاب من معاهدات أخرى، وبالفعل، وصولاً إلى أواخر 2019 حين أعلن الرئيس دونالد ترامب الانسحاب من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى. ومن المفيد أيضاً، التذكير بالانسحاب وواشنطن من عدة اتفاقيات دولية أخرى كالنجارة الدولية، وباريس للمناخ، والنووي الإيراني، ثم مع الأزمة الاقتصادية الأخيرة المرافقة لتفشي الوباء الفيروسي عالمياً، بدأت بشن الهجوم على منظمة الصحة العالمية، ومن هذه مداخل الهجوم على مجمل منظمة الأمم المتحدة نفسها، تهيداً- فيما يبدو- إما للانسحاب من بعض مؤسساتها، أو لمحاولات فضها وإعاقة عملها عموماً، وحتى بالنسبة لحلفائها التاريخيين يهدد ترامب بالانسحاب

## من حلف الشمال الأطلسي «الناتو».

رودود فعل دولي فقط روسيا إحداهما فقط في مقابل كل انسحاب لواشنطن من هكذا معاهدات أو اتفاقيات أو منظمات، إنما تنفض عن ظهرها مسؤوليات والتزامات دولية، بغية التفرد بمصالحها وأهدافها بأسلوب «البلطجة الدولية»، مهددة بذلك مجمل السلم العالمي و«الأمن الدولي»، لتجد ردود فعل دولية معادية لها من جميع الأطراف دون استثناء، بما فيه الاتحاد الأوروبي كما نشهد مؤخراً من بوادر نشوء حرب تجارية بينه وبين الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، فإن الإجراءات الروسية على الصعيد العسكري من تطوير الأسلحة، ونشر القوات واجراء المناورات وغيرها، إنما هي أحد ردود الفعل الدولية تلك على سلوك واشنطن المعادي، وليكون لها طابع دفاعي خالص في وجه الهجوم الأمريكي، فبعد انسحاب واشنطن من معاهدة الصواريخ المتوسطة، أعلنت عن عزمها «نشر أنظمة صاروخية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وربما في أوروبا أيضاً»، وفقاً لبيان صدر عن الخارجية الروسية بتاريخ 08/03، وجاء في البيان نفسه «من الواضح أن نشر الصواريخ الأمريكية المتوسطة وقصيرة المدى في مختلف المناطق في العالم، سيقوض الأمن العالمي والإقليمي، وسيؤدي إلى تصعيد خطير لسباق التسلح». وبعد ذلك بيوم، أعلن سلاح الجو

الأمريكي بيان له عن اختبار صاروخ «مينوتمان 3» محملاً بثلاثة رؤوس نووية فوق المحيط الهادئ. علماً بأن الولايات المتحدة وخلال الأشهر القليلة السابقة أيضاً عملت على إعادة نشر وتموضع قواتها في أوروبا نحو الدول الشرقية منها، على الحدود الروسية مباشرة، ولتقوم موسكو بردود فعل مماثلة بنشر قواتها ومنصاتها الدفاعية والهجومية.

## خطوة إضافية باتجاه الردع

يجري الحديث الآن عن مفاوضات لمعاهدة «ستارت-3»، وبينما تسعى موسكو إلى ضمّ بكين إليها باعتبارها قوة نووية وعسكرية كبرى موازية في العالم اليوم، تدفع واشنطن باتجاه استبعادها ومحاولة بئساسة لصنع خلافات بين الدولتين، فخلف التصريحات «الوردية واللطيفة» الدبلوماسية للخارجية الأمريكية برغبتها دخول بكين إلى المعاهدة، إلا أن سلوكها الاقتصادي والسياسي والعسكري المعادي لها والاستفزازي اتجاهها يثبت عكس ذلك تماماً.

وعلى إثر هذا السلوك الأمريكي برمته، والمهدد للأمن الدولي مباشرة، جاء تصريح هيئة الأركان الأخير السابق بأن أي صاروخ قد يُطلق باتجاه روسيا سيجري التعامل معه على أنه نووي، والرد عليه مباشرة لحظة رصده، أي حتى قبل وصوله إلى الأراضي الروسية نفسها، ليكون موقفاً عسكرياً- سياسياً حازماً بغية «ردع» الخطر الأمريكي بشكل أعلى.

• قال وزير الدولة للشؤون الخارجية الألمانية، نيلز أنين إن لهجة ومحتوى رسائل التهديد الأمريكية الموجهة للشركات الألمانية أمر غير مناسب على الإطلاق، مشدداً على أن سياسة الطاقة لألمانيا ولأوروبا ستحدد حصرياً في برلين وبروكسل، وليس في واشنطن.

• بدأت في منطقة شرق لاداخ اليوم السبت، مفاوضات بين قيادتي الجيشين الهندي والصيني على مستوى الأولوية، وذلك حول السحب المتبادل للقوات من خط الحدود الفعلية التي تفصل بين الدولتين.

• الإعلان عن إلغاء الجلسة الحكومية الأسبوعية في الكيان الصهيوني، وذلك على إثر الخلاف على جدول أعمال الاجتماع بين حزب «الليكود» رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتحالف «أزرق- أبيض» الذي يترأسه وزير الدفاع ورئيس الحكومة بالنيابة بني غانتس.

• أفادت وكالة «رويترز» بأن صربيا اشترت جيلاً جديداً من صواريخ أرض- جو متوسطة المدى، موجهة بالرادار من الصين، في أول صفقة شراء معروفة تبرم في أوروبا لصواريخ «3-FK» الدفاعية.

• اعتبر وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أن ما وصفه بـ«الدخول الصيني إلى إيران» سيزعزع الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، متهماً طهران بأنها «أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم».

• أعلنت الهند التي تعد من أكبر الدول المستوردة للسلاح، اليوم الأحد، أنها ستوقف عن استيراد 101 بندي من العتاد العسكري في محاولة لزيادة الإنتاج الدفاعي المحلي.



# البرازيل المتناقلة ونقطة المنتصف



التي تتجاهل فيها الولايات المتحدة النظام العالمي الذي تزعم بأنها تدعمه. كانت مناهضة النظام الدولي الذي يتحيز ضد العالم النامي، هي الجامع البدئي لكلا القوتين. كانت كل من البرازيل والصين تشهدان في ذلك الوقت نمواً اقتصادياً وتكنولوجياً سريعاً «رغم تحقيق الصين نجاحات أكبر بكثير»، ومضياً في التصنيع كوسيلة هامة للاستقلال الدولي، وإيجاد مقعد على طاولة القوى الكبرى العالمية.

إحدى المؤسسات الرسمية التي تتعاون فيها الصين والبرازيل هي: بريكس- بريكس. تجمعهما مع روسيا والهند وجنوب إفريقيا بهدف معالجة مخاوفهم العالمية المشتركة. إنه نادي «القوى الصاعدة» الذي يخدم عدة أهداف، من بينها: اقتراح نظام عالمي بديل. بنك تنمية بريكس كان يقترح كبديل عن البنك الدولي، وترتيب احتياطي الطوارئ طرح كبديل عن صندوق النقد الدولي. لقد وجدت كلاً من البرازيل والصين في بريكس آلية نافعة لتوجيه إشارة للقوى الكبرى القائمة، بأن القوى الصاعدة تملك القدرة والمصلحة في إنشاء مؤسساتها العالمية الخاصة بها، وذلك على الرغم من عدم تحول هذه الأفكار إلى واقع حقيقي بعد.

## الخطاب الفارغ من المحتوى

منذ توليه منصبه، تارجح بولسنارو بين المواقف الناقدة بشكل كبير للصين المحملة في خطاباته، والنهج الفعلي التصالحي الذي يعكس أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. فريق السياسة الخارجية البرازيلي، بقيادة وزير الخارجية إرنستو أراجو، يمثل نقطة قطع مع التقاليد الدبلوماسية البرازيلية، فقد هجر سياسة الاستقلال التقليدية في السياسة الخارجية، وتبنى مواقف مؤيدة بشكل كبير للولايات المتحدة. بل وصل في تقليده لسياسات إدارة ترامب الدولية إلى الإعلان عن نيتهم نقل السفارة البرازيلية من تل أبيب إلى القدس،

المستوردة الأزهد ثمناً. فقد استطاع القطاع الصناعي البرازيلي بشكل تقليدي الاعتماد لسنوات طويلة على السوق البرازيلية المحلية الكبيرة، ولطالما كانت السياسات الحمائية تخدمه دون أن يتمكن من المنافسة عالمياً. ولهذا لم يكن جاهزاً للتعامل مع الواردات الصينية الأقل ثمناً نسبياً. وبرغم أن البضائع الصناعية البرازيلية لا تواجه عائق فرض رسوم جمركية عند محاولتها التصدير إلى الصين، فالصادرات البرازيلية التي حلقت منذ عام 2000 كانت كتلتها الأكبر من القطاع التعدين والزراعي.

## الصين والبرازيل قبل بولسنارو

كانت البرازيل تسير في الطريق إلى حالة القوة الصاعدة بصلابة، وقد اتبعت عدة استراتيجيات لتؤمن لنفسها مقعداً على طاولة التفاوض لإيجاد نظام عالمي دولي يتناسب مع تطلعاتها. فانتقلت من دعم الولايات المتحدة في فترة التسعينات إلى رسم مسارها المستقل نحو احتلال مركز قوة عظمى منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. لكن تطلعات البرازيل كانت تتقوض كل مرة بسبب أزمات عميقة في ترتيباتها الاقتصادية والسياسية الداخلية، الأمر الذي أعاق جهودها لاحتلال مكانة أكبر بين القوى العظمى. وفي فترة بحثها عن استقلالها الدولي، وجدت البرازيل في الصين شريكاً جذاباً في انتقاد النظام العالمي الليبرالي، الذي صاغته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. منذ عام 1974، أسست حكومة البرازيل العسكرية لعلاقات دبلوماسية مع الصين، منهية اعترافها بتايوان. ودخل البلدان في «شراكة استراتيجية» منذ عام 1993، ليتركز في البدء على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، وينتهي بهما الأمر في شراكة عالمية أوسع نطاقاً. منح كلا البلدان أولوية لتثبيت العلاقات مع الجنوب العالمي، بناء على التضامن ورفض التدخل والاحترام المتبادل. وقد انتقدا بشكل خاص الدرجة

البرازيل، هي الشريك الاقتصادي والسياسي الأهم للصين في أمريكا الجنوبية، وهي كذلك مشارك رئيس في مجموعة بريكس للقوى الصاعدة التي تقودها الصين. لكن منذ أن استلم بولسنارو الرئاسة في كانون الثاني 2019، بدأت الأمور تأخذ منحى آخر، عندما تبني الفريق الحاكم جدول أعمال مؤيد بشدة لمواقف الولايات المتحدة الدولية، بما في ذلك الانضمام للانتقادات المتعددة للصين. وعلى الصعيد المحلي، بدأت العلاقات الصينية البرازيلية محل انتقاد من بعض القطاعات، وتحديداً القطاعات الصناعية التي واجهت منافسة محلية هائلة من البضائع الصينية، وليست لها القدرة التبادلية على المنافسة في السوق الصينية. بينما على النقيض من القطاع الصناعي البرازيلي، تشكل الصين السوق الرئيسية للقطاع الزراعي البرازيلي الذي يؤدي علاقات أقوى مع الصين.

## ■ هارولد ترينكوناس / لوكاس ليرو تعريب: عروة درويش

المعدنية. بحلول عام 2019، تخطت العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين 100 مليار دولار، ما جعل الصين هي الوجهة الرئيسية للمصدرين البرازيليين. وقد نفعت الحرب التجارية الأمريكية الصينية قطاع التصدير البرازيلي، حيث حوكت الصين تجارتها الغذائية من الولايات المتحدة إلى البرازيل، وقد كان قطاع الزراعة البرازيلي أكثر من تواقٍ لهذه الفرصة.

بعد عام 2005، عندما بدأت الصين بالاستثمار في الخارج، أصبحت البرازيل الوجهة المميزة لاستثماراتها الأجنبية المباشرة، أولاً في القطاع البضاعي، وبعدها في حزمة واسعة من مشاريع البنى التحتية. بحلول 2017، توجهت أكثر من نصف الاستثمارات الصينية في أمريكا الجنوبية إلى البرازيل. ورغم أن البرازيل ليست مشاركة رسمية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، فمضاهيها وأسواقها التصديرية قد انتفعت بلا شك من برامج الاستثمار الصينية الخارجية. خاصة وأن الصين قد حولت مركز جاذبية الاقتصاد العالمي عن الولايات المتحدة، وهي أحد الشركاء والمنافسين التجاريين للبرازيل.

لكن ليست جميع التأثيرات التي طالت البرازيل إيجابية. فقد عانى القطاع الصناعي البرازيلي، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى السياسات الصناعية وعدم قدرتها على أقلمة وتكييف القطاع مع البضائع الصينية المنافسة

ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى الأهمية التي تشكلها البرازيل للصين، فلا تريد أن تصبح العلاقات المتوترة هي الأمر الطبيعي الجديد، وهو ما يبرر إلى حد ما طول النفس الصيني. في وجه وباء كوفيد-19، تارجحت إدارة بولسنارو بشكل متناقض بين الخطاب اللادع الذي يتعرض للصين بالانتقاد، وبين طلب العون من الصين لمقارعة الفيروس. وهو ما يشير إلى أنه بالرغم من الجعجة الكثيرة لفريق السياسة الخارجية البرازيلي، فللبرازيل مصالح استراتيجية هامة وطويلة الأمد في الحفاظ على شراكة فاعلة مع الصين، قد يكون لها القول الحكم في الفترة القادمة.

## العلاقات الاقتصادية

العلاقة البرازيلية الصينية مبنية على تجارة ثمينة وعلاقات استثمارية. بدأت الصين بالإنجاز مع أمريكا الجنوبية بشكل كبير بعد عام 2000، حيث ركزت في البدء بشكل رئيس على الحصول على البضائع اللازمة لدعم قاعدتها الصناعية النامية بسرعة، وإطعام سكانها. البرازيل هي واحدة من أكثر الاقتصادات التصديرية الزراعية المنتجة في العالم وتنافس بذلك الولايات المتحدة في هذا المجال، وهي كذلك مصدر كبير للمنتجات

تارجحت إدارة بولسنارو بشكل متناقض بين الخطاب اللادع الذي يتعرض للصين بالانتقاد ويبت طلب العون من الصين لمقارعة الفيروس

# المتزعة بين الصين وأمريكا

ترامب في الولايات المتحدة، فأى تغيير في السياسات تجاه الصين قد يحدث نقلة في السياسة الداخلية البرازيلية. اختار ترامب أن يرفع بطاقة مناهضة الصين كجزء من حملته الانتخابية، وهذا لا بد أنه سيترك تأثيرات على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بما في ذلك العلاقات مع البرازيل. يمكننا أن نتخيل بأن إدارة ترامب ستضغط أكثر على بولسارو بشأن العلاقات المستقبلية مع الصين، ومن مراقبتنا لبولسارو فإن لديه ميلاً لتباعد الإدارة الأمريكية، وليس ذلك مقتصرًا على الاستجابة السيئة لأزمة فيروس كورونا.

لكن مما يبدو، فإن اقتصاد الصين يتعافى بشكل أسرع من اقتصاد الولايات المتحدة، تبعاً للاستجابة الصينية الأكثر فاعلية لفيروس كورونا. ومع تدهور العلاقات الصينية الأمريكية، برزت البرازيل كبديل طبيعي عن الموردين الأمريكيين بالنسبة لبكين، وذلك بهدف تأمين واردات الغذاء وغيرها من البضائع. بأية حال، لدى البرازيل تاريخ طويل في إصدار قوانين مخصصة «ليقرأها الأجانب Par Angles ver»، أي بمعنى آخر: سياسات يتم كتابتها على الورق، لكن في الواقع لا يتم تطبيقها مطلقاً. فإن كان على البرازيل أن تواجه ضغوط إدارة ترامب، فقد تضطر للجوء إلى تصعيد خطابها ضد الصين، في الوقت الذي يبقى منتجو القطاع الخاص فيها يصرون ما أمكنهم إلى الصين، وخاصة في مواجهة الركود العالمي الحاد.

بالنسبة للصين، فأفضل ما يمكنها فعله، هو أن تنتظر انزياح العقبة السياسية الحالية في برازيليا. فبولسارو الذي يفتقد لجنود عميقة في المؤسسة البرازيلية السياسية قد يتغير في أية لحظة. علاوة على ذلك وهو الأهم: تجارة البرازيل مع الصين هي ضعف تجارتها مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أكدته ورفعت نسبة الخلافات التجارية الصينية الأمريكية الأخيرة. إن صعود الصين كقوة موازن للولايات المتحدة سيبقى أمراً حاسماً في أذهان صناع ومحلي السياسات الرسمية البرازيلية، الذين يسعون لتعظيم الاستقلال الدولي الاستراتيجي لبلادهم. وتبقى الصين تنظر للبرازيل «كشريك استراتيجي» لها مصلحة سياسية واقتصادية كبيرة معه، وهو النهج الذي تشير الدلائل على انتصاره على المدى الطويل.

من جهة أخرى، لا تربط الولايات المتحدة والبرازيل علاقات تحالف طبيعية مبنية على المصالح الاقتصادية المشتركة. ففي الكثير من أسواق تصدير البضائع التعدينية والزراعية الهامة يقع البلدان في حالة تناقض ومنافسة، وليس في حالة تكامل. بالإضافة إلى أن الذاكرة الدبلوماسية البرازيلية لديها الكثير من الأحداث التي أهملت فيها الولايات المتحدة المصالح البرازيلية، ناهيك عن فشلها في بناء علاقة خاصة. لا تربط البرازيل والولايات المتحدة مصالح مشتركة في أمريكا الجنوبية، حيث تسعى البرازيل للحفاظ على حريتها في الحركة دون قيود. يعني هذا على المدى المتوسط والطويل: أن علينا، رغم الألفة بين بولسارو وترامب، أن نتوقع تراجعاً في العلاقات الأمريكية البرازيلية.



وذلك مع ازدياد المخاوف بشأن مشاركة هواوي في مزاد برازيليا لتكنولوجيا الجيل الخامس. منع بولسارو الصين في البدء من دخول المزاد، لكنه سحب قراره واعتذر عن الأزمة الدبلوماسية التي أشعلها ابنه، بإهانتته الصين واتهامها بنشر فيروس كورونا. ومنذ ذلك الحين يستمر الصراع بين الفريقين الحكوميين المتناقضين في موقفهما من الصين.

المشكلة، أنه من غير المعلوم متى سيجرى المزاد تحديداً بعد تأجيله عدة مرات بسبب الوباء، الأمر الذي يزيد التوتر من عدم تأكيد مشاركة الصينيين. يخشى القطاع الزراعي البرازيلي أنه في حال استبعاد الصين من المزاد، فسنتقوم برد فعل انتقامي يطال القطاع الزراعي تحديداً. إن اعتماد القطاع الزراعي على الصين لا يقتصر على زيادة الطلب على اللحم والمنتجات الأخرى فقط، بل على حقيقة أن الصين هي المشتري الأكبر لؤلؤ الصويا البرازيلي، ما يجعلها شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه.

رغم جميع خطابات بولسارو الإيديولوجية، ونهج فريقه للسياسات الخارجية، فلا يغيب عن الأذهان بأن جزءاً كبيراً من ناخبه وداعميه، ذوي الحضور القوي، هم ممثلو القطاع الزراعي الذين يتمتعون بقاعدة برلمانية كبيرة. دون دعم هؤلاء لن يكون بمقدور بولسارو الفوز في انتخابات 2022، أو ربما لن يتمكن حتى من إتمام فترة رئاسته الحالية. سيكون على بولسارو الاختيار بين الصين التي بإمكانها إنقاذ القطاع الزراعي البرازيلي - وبالتالي إنقاذ البلاد بأكملها - وبين البقاء مع الولايات المتحدة، وتحمل انهيار الحلف الذي أبغاه رئيساً حتى هذه اللحظة.

عزله، ويبررون آمالهم بكونه قد توجه لوضع عسكريين في حكومته، وتحديدًا وزارة الصحة التي وضعت في يد ضباط عسكريين لا خبرة طبية لهم. لقد بقي الجيش شريكاً صامتاً طوال فترة رئاسة بولسارو، لكن الأوضاع الحالية قد تضعه أمام مواجهة الإضرار بسمعة المؤسسة العسكرية، في حال استمرت الأزمة، وخاصة مسألة التصدي للوباء.

## وقائع أكبر من اليمين

الزراعة، هي مركز الاقتصاد البرازيلي، فهي مسؤولة بشكل مباشر عن 20% من الناتج القومي الإجمالي الكلي. في الحقيقة، عانى الاقتصاد البرازيلي من ضربات ثقيلة في السنوات الأخيرة، مع وقوع البلاد في حالة متقدمة من التراجع عن التصنيع. وسط كل القطاعات التي استطاعت الثبات، مما جعلها أكثر أهمية بالنسبة للبلاد. ورغم التهديد الذي شهده القطاع بسبب الركود وأزمة كورونا، فقد استطاع تجنب العقبات بسبب رئيس، هو الخلاف بين الصين وأمريكا.

في شهر حزيران حققت الصادرات البرازيلية الزراعية رقماً قياسياً، مع وصولها إلى أكثر من 10 مليار دولار، أي بزيادة بنسبة 25% عن ذات الفترة في العام الماضي. والكلمة المفتاحية في هذا النجاح هي بكل تأكيد: الصين. فبالإضافة لتحويل الصين عن الواردات الأمريكية بسبب التوترات المتزايدة، فإن للبرازيل أهمية أخرى للصينيين، تجلت في اعتمادهم عليها كبديل حيوي، بعد تزايد حالات حمى الخنازير في إفريقيا، ووباء الحمى القلاعية في آسيا. لقد نمت الصادرات البرازيلية بشكل كلي لتسجل رقماً قياسياً بزيادة بنسبة 10% عن رقم 2019. تشتري الصين اليوم 40% من مجمل الصادرات البرازيلية، الأمر الذي يجعل العلاقات بين البلدين من وجهة نظر استراتيجية أقوى وأمتن.

كما أن لدى الصينيين اهتمام آخر في البرازيل، يتمثل في القطاع التكنولوجي،

الأمر الذي أدى لتصاعد الانتقادات من القطاع الزراعي البرازيلي المهتم بالأسواق في العالم العربي.

بينما يقف ضد هذا الفريق مسؤولون حكوميون يطلق عليهم اصطلاحاً «اجتماع البالغين» أو «البالغين» برئاسة نائب الرئيس هاملتون موروا، وهو جنرال سابق في الجيش، ومعه وزير الزراعة والاقتصاد. قطاع الأعمال في العموم، وقطاع الزراعة تحديداً، لا ينظر بعين الرضا إلى أية سياسات من شأنها تعكير العلاقات التجارية مع الصين، خاصة بأنهم يدركون بأن الولايات المتحدة لن تكون سوقاً بديلاً للواردات الزراعية البرازيلية والمنتجات التعدينية.

ورغم أن الانتقادات الحكومية البرازيلية للصين قد هدأت في 2019، وتحديداً ما قبل استضافة مؤتمر بريكس في العاصمة برازيليا، فقد أظهرت أزمة وباء كورونا أسوأ ما في خطاب بولسارو المناهض للصين. بدأ مؤيدوه بنشر نظريات المؤامرة المناهضة للصين في أماكن التواصل الاجتماعي، مدعين بأن الوباء مصمم ليكون هجوماً على الرأسمالية، بما يشكل صدى للدوائر اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة. وكان هؤلاء المؤيدون يتهمون مجموعة «البالغين» أمثال وزيرة الزراعة، بأنهم «عملاء شيوعيون». في هذا الوقت، بدأ الدبلوماسيون الصينيون يردون بحق في الإعلام البرازيلي، ما أثار المزيد من الجدل.

وقد حدث كل ذلك في الوقت الذي استجابت فيه حكومة بولسارو للأزمة بشكل سيء جداً. فمُنذ بداية الأزمة خسرت بولسارو وزيرين للصحة دون تعيين بديل لهما. وقد تعرضت عائلته لتهمة بالفساد وارتكاب غيرها من الجرائم. هناك حديث متزايد عن عزله في البرازيل، خاصة وأنه يفتقد لقاعدة داعمة في المجلس التشريعي البرازيلي. وقد أبدت المحكمة العليا اهتمامها بادعاءات تم تقديمها ضد بولسارو. يعبر مؤيدوه عن أملهم أن يقوم الجيش بانقلاب في حال تم



## الذاكرة

**الدبلوماسية البرازيلية لديها الكثير من الأحداث التي أهملت فيها الولايات المتحدة المصالح البرازيلية ناهيك عن فشلها في بناء علاقة خاصة**

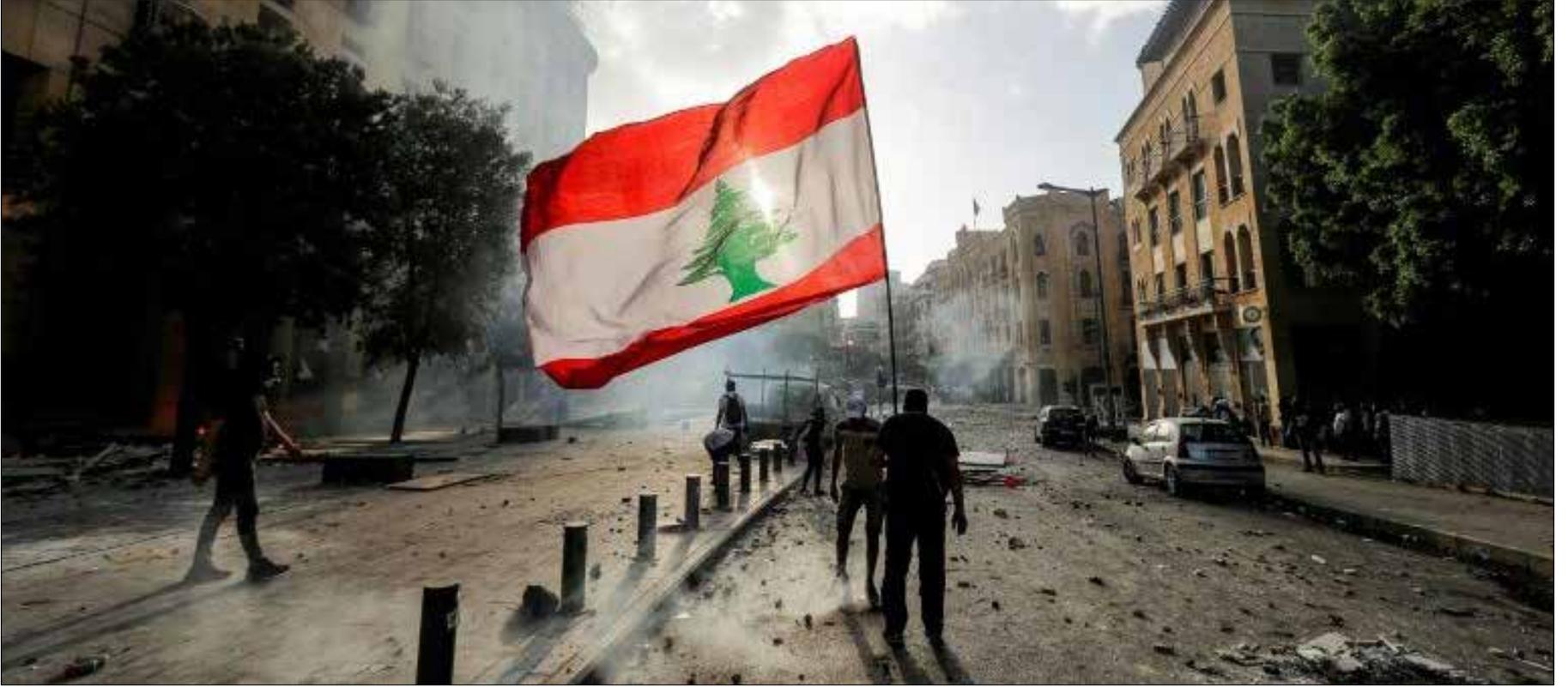
## ساعة الحقيقة

مع تعرض بولسارو لانتقادات حادة بسبب عدم قدرته على تولى مسألة وباء كورونا، وهي ذات الانتقادات التي يتعرض لها حليفه

■ بتصرف عن:

Testing the limits of China and Brazil's partnership  
5G Auction Chinese Participation in Could Save Brazilian Economy

# التوازن المأساوي في فصله الجديد



حتى كتابة هذه السطور كانت الاحتجاجات لا تزال قائمة في بيروت، والتي جاءت بعد عدة دعوات تلت الكارثة التي أصابت العاصمة جراء الانفجار الضخم في المرفأ، الذي ضرب تأخيرها المباشر العاصمة كلها، خلفاً خسائر بشرية ومادية ومعنوية كبيرة. إن حصول الانفجار جاء فصلاً مضافاً للكارثة التي يعانيها المجتمع اللبناني، المتولدة عن أزمة مركبة اقتصادية وسياسية. وأضاف الانفجار في ذات الوقت مادة عاصفة تتناسب مع عصف الانفجار نفسه.

■ محمد المعوش

## عود على بدء: إحدائيات الصراع

يمتاز لبنان بكونه بنية انفجارية سياسياً، غير قادرة على التماسك في لحظات الصراع المحتدم عالمياً وإقليمياً، فيشتغل كالمراة التي لا تعكس فقط هذا الصراع «الخارجي»، بل تتحطم هي نفسها بمجرد ما أن تقوم بهذا الانعكاس. ولبنان دخل في هذا المسار منذ العام 2005 تحديداً مع اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري. فتشكل انقسام عمودي حكم السياسة اللبنانية على مدى المرحلة الماضية كلها، عبوراً بالأزمة السورية وما تلاها من محطات داخلية لبنانية تتوحد في الانهيار الاقتصادي، الذي سبق تحركات 17 تشرين أول 2019. هذا الانهيار الذي تم تعميقه مع حصول الوباء وإغلاق البلاد، وتعطل الاقتصاد، وإفقال المؤسسات التي تمتاز بغالبيتها بطابع خدماتي توقفت بكاملها، وهو ما رفع أعداد المعطلين عن العمل الجوعى، ومغلقى الأفق. ولم تكن هذه التحركات نفسها بمعزل عن الانقسام العمودي نفسه، على مستوى استغلالها وتوجيهها وضربها. وكانت موجة التحركات تراجعت بشكل كبير طوال الشهور الماضية، التي سبقت انفجار المرفأ، لعدة أسباب، أهمها: طابع هذه التحركات الذي لم يتطور الى المستوى السياسي البديل، القادر على خلق أرضية جديدة للصراع السياسي في البلاد، وأبقاها عرضة للاستنزاف وتوظيفها في العنف، والإحباط العام بلا شك. وبسبب غياب العامل السياسي القادر على الفرز وافتتاح الأفق التغييرى، تعمق الانقسام

العامودي وطبع ملامح الخطاب العام والوعي الشعبى. فالمشهد بقي حسب إحدائيات الانقسام العامودي نفسه، يركبه الدفع الغربى الإمبريالى للتوتير والتفجير، من أجل إبقاء لبنان بؤرة مشتعلة، وقطع الطريق على أي مسار تغييرى، حتى لو كان هذا التغيير فى ملامح عامة فى النظام فقط، كالاستيراد من «الشرق». فجاء الانفجار لكي يعيد إطلاق موجة الغضب الشعبى، ولكن فى ذات الوقت أمن مادة غنية للتوظيف السياسى، أعاد تعزيز الانقسام العامودي نفسه، ومحورها: الهجوم على حزب الله كمشوول مباشر فى الانفجار. ولكن تبقى التوازنات المادية هى الأساس للتفكير بأفق أى طرح.

## التوازن مأساوي على تخوم الجوع

إن الأزمة المركبة تفرض نفسها على الجميع، فالاقتصاد الريعى التبعى واندماجه مع الفساد الكبير، لم يعد قادراً على الاستمرار، وهو ما جاء الانفجار لينقله إلى مستوى جديد، احتاج فيه لبنان إلى مساعدات عينية مباشرة من غداء ودواء وفيول، فالانفجار دمر فى طريقه مخازن القمح فى المرفأ. والتغيير يفترض أن يكون فى النموذج الاقتصادى من أجل قدرة المجتمع على الاستمرار، وحماية مصيره عبر القطع مع الدولار والاستدارة شرفاً. هذه المهمة لا تقدر القوى السياسية السلطوية جميعها «إن كان ضمن الحكومة أو خارجها» على التصدي لها بالمعنى الجذرى، بحكم بنيتها الطبقيّة، وموقعها السياسى، وعلاقتها بتوازنات النظام الطائفى نفسه، الذى يكبحها عن التقدم ولو خطوات إلى الأمام، بسبب طابعها الطائفى. والقوى السلطوية نفسها

تخضع لتوازن عالمى غير قادر على حسم مسألة السلطة لصالح طرف ما، لا إقصاءً أو تغليباً. وليست زيارة الرئيس الفرنسى إلا محاولة شكلية لن تقدر على تغيير القاعدة المادية للأزمة، لا حلاً ولا حسماً لصالح طرف على طرف، فى ظل تعزز أزمة أوروبية-أميركية-سياسية من جهة، وتقدم الخط الصاعد عالمياً الكابح للتفجير والداعم للحلول السياسية.

وليسست الاستقالات التي قامت بها أطراف كحزب الكتائب، أو بولا يعقوبيان المحسوبة «شكلياً» على القوى المدنية، ولكنها من موقع سلطوى بحث، ليست إلا محاولات لتوسيع هامش مناورتها وحركتها. فحتى الذهاب لانتخابات نيابية مبكرة «التي أشار إلى احتمال الدعوة إليها رئيس الحكومة حسان دياب» ليست إلا محاولة للهروب للأمام، لجميع القوى من الطرفين، التي قد تضيف مادة تعقيد جديدة للمشهد السياسى. وليست الدعوات التي أطلقت فى ساحات التحركات لسحب السلاح «غير الشرعى» إلا مادة للمناورة. دون أن يكتب لها تجاوز التوازن الداخلى والخارجى الكابح للحسم والتفجير. على الجهة المقابلة، لم تظهر إلى حد اليوم، جبهة سياسية بديلة قادرة على تمثيل الاتجاه العام للحركة الشعبية، على مستوى المنبر السياسى الظاهرى. وهناك بالتالى غياب للمخرج السياسى الواقعى الذى يتجاوز الطروحات التي رأينا منها الكثير فى سورية، «الرحيل والإسقاط»، والتي أثبتت عن عقمها ربطاً بتعقيد المشهد والخسائر، وذلك نابع من درجة التعقيد العالى للأزمة. فلا زال الطرح السائد لدى قوى الاعتراض «غير السلطوية»، كالياسر تحديداً تحصر مشروعها برحيل القوى السلطوية كلها، وهذا بحد ذاته إغلاق لأفق العملية السياسية نفسها، من موقع أنها دعوة تقفز عن توازن القوى القائم، الخارجى والداخلى، وتتجاهل

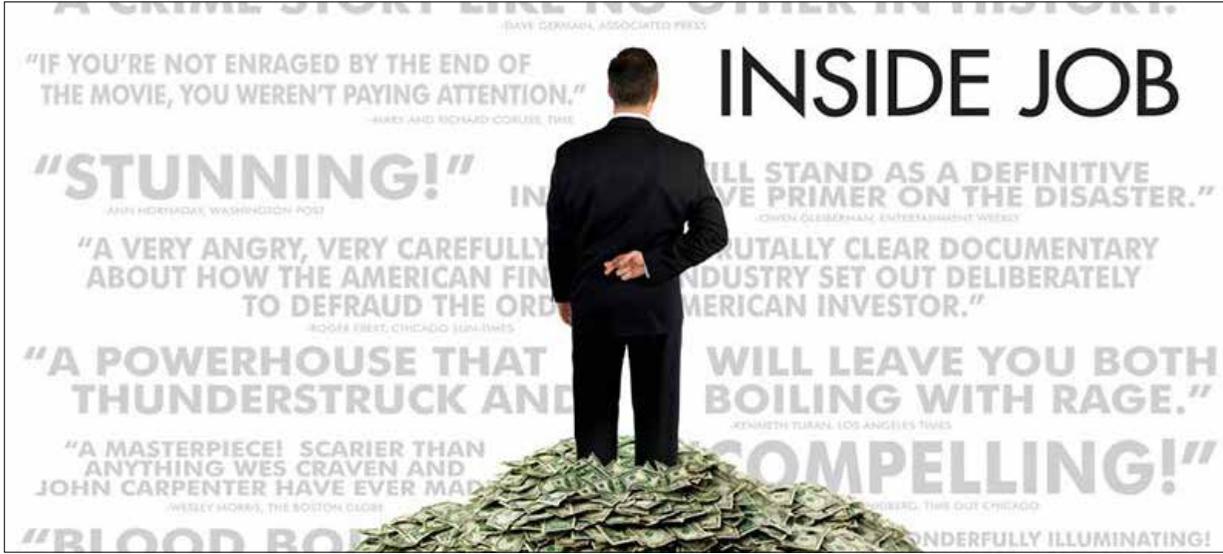
أن الأزمة المعقدة تحتاج إلى طروحات مركبة، تدمج فيها التوازن الداخلى، وتقدر على توظيف تناقضاته، ربطاً بالقدرة على توظيف التناقضات العالمية لصالح عملية التغيير.

نحن إذا أمام توازن مأساوي، كما يسميه غرامشى، ولكن هذه المرة بشكل مركب أكثر. فلدينا سلطة-سلطة، ولدينا سلطة-معارضة. فالسلطة نفسها غير قادرة على التقدم لا كسلطة فقط، بل هي غير قادرة أيضاً على تقدم طرف منها على الآخر. ولا القوى البديلة بقادرة على التقدم.

## المسؤولية السياسية والتهديد الوجودى

كون لبنان عاكساً للصراع والتوازنات فى العالم والمنطقة تفرض نفسها على الحل وعلى مداه الزمنى كذلك، فالوقت الذى يحتاجه التوازن الدولى الجديد فى العالم والتراجع الغربى عامة، والتحول السوري نحو نموذج اقتصادى-سياسى جديد، هو الوقت الذى سيساعد على تخفيف الضغط الخارجى على لبنان، من خلال الحصار والدفع نحو التوتير، وإغلاق أفق تفجير البلاد. ولكن هذا العامل الخارجى يحتاج إلى عامل داخلى قادر على تحويله لصالح عملية التغيير، وهو ما يتطلب مراجعة القوى السياسية البديلة لخطها السابق-الحالى، والتفكير بمخرج سياسى يعكس التعقيد أعلاه، ويفرز بين القوى السياسية المختلفة، القادر على تفكيك متاريس سلطة-سلطة، وعلى تفكيك متاريس شعب-شعب على أساس الانقسام سلطة-سلطة، أي تجاوز الانقسامات الوهمية، وهو ما يؤمن الطاقة التي تضخ الأمل وتوقف مسار الإحباط العام، واضمحلال دور الدولة، ومؤسساتها، باتجاه التفتت والبؤس الاقتصادى الاجتماعى أكثر فأكثر.

# كيف انفجرت القنبلة الموقوتة للرأسمالية؟



عندما انهارت البنوك الآيسلندية عام 2008، تضاعفت البطالة ثلاث مرات خلال ستة أشهر، وفقد الكثير من الناس مدخراتهم. وارتفعت أسعار المساكن 194% وانفجرت فقاعة الإسكان والائتمان نعم هذا هو الحال، انفجرت القنبلة الموقوتة في النظام الرأسمالي العالمي.

## فاسيون

يصور الفيلم الوثائقي «Inside Job» من إخراج تشارلز فيرغسون وصوت مات دامون 2010. الأزمة التي انفجرت سنة 2008، ويصور الاقتصاد الأسود المرتبط ببول ستريت والمؤسسات المالية الكبرى مثل المخدرات والدعارة، من خلال اللقاءات مع شخصيات متورطة في هذه الأعمال. وكشف الفيلم عن الغش العقاري الذي عرف باسم أزمة الرهن ارتفاعاً صاروخياً.

يقول الآيسلنديون: أيسلندا دولة ديمقراطية مستقرة ذات مستوى معيشي مرتفع، وحتى وقت قريب كانت البطالة والديون الحكومية منخفضة. وكان عندنا بنية تحتية متكاملة للمجتمع الحديث: إنتاج الأغذية والطاقة النظيفة، مصادد الأسماك مع نظام الحصص لإدارتها، الرعاية الصحية ممتازة والتعليم جيد،

هواء نظيف وجرائم قليلة، أنه مكان جيد لحياة العائلات. لقد اقتربنا من نهاية التاريخ.

ولكن في العام 2000 بدأت الحكومة سياسات التحرير الواسعة والتي لها عواقب كارثية على البيئة والاقتصاد من خلال السماح بنشاط الشركات متعددة الجنسيات لبناء مصاهر معدنية ضخمة واستغلال الحرارة الأرضية الطبيعية ومصادر الطاقة الهيدروكهربائية والمناجم، ولم

يأتي ذلك دون عواقب على الطبيعة والمرتفعات الآيسلندية الملونة، كما خصصت الحكومة ثلاثة من أكبر المصارف في البلاد وكانت النتيجة إلغاء القيود المالية. وهذه مشكلة عالمية وليست آيسلندية، هذا حدث في نيويورك أيضاً. بكلمة مختصرة: يصور هذا الفيلم الوثائقي كيف فجر الرأسماليون العالم باعتراقاتهم هم داخل لقطات الفيلم نفسه. يركب الفيلم تحليلاً للأزمة الاقتصادية

عام 2008، التي ضربت العالم، والتي تسببت في فقدان ملايين من البشر لوظائفهم ومنازلهم، التي قد وصلت خسائر تلك الأزمة لأكثر من 20 مليار دولار، في أسوأ ركود اقتصادي منذ الأزمة الاقتصادية العظمى في الثلاثينيات. وشمل الفيلم الأبحاث المالية واسعة النطاق والمقابلات الحصرية مع المطلعين على المفاتيح الاقتصادية والعديد من السياسيين والصحفيين والأكاديميين.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



إضافة لرمزية المكان، حيث كانت مختلف القوى الوطنية تحيي ذكرى وزير الحربية السوري يوسف العظمة، وفي تقليد شعبي لأهالي دمشق ومحيطها، كانت منطقة ميسلون حيث جرت معركة ميسلون صيف عام 1920، وجهة للرحلات الشعبية والمدرسية خلال عقود في القرن العشرين. في الصورة: رحلة لأستاذة وتلاميذ إحدى المدارس الابتدائية في دمشق إلى ميسلون عام 1953.



### متحف سور الصين العظيم

يحتوي متحف منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي أكثر من 1800 مجموعة صور لأكثر من 200 مصور التقطوا صوراً لسور الصين العظيم، وقد عرضت هذه الصور في معرض أطلق مؤخراً لصور سور الصين العظيم في نينغشيا، والذي زاره أكثر من 100 ألف شخص حتى الآن. تقع نينغشيا في شمال غربي الصين، وتُعرف باسم «متحف السور العظيم» بسبب فترة بنائها الطويلة وأشكالها المعمارية المتنوعة وتوزيعها الواسع. وقد بدأ عمال المتحف بجمع صور الصين العظيم قبل أكثر من 20 عاماً.

### رحيل المترجم زياد الملا

توفي المترجم زياد الملا عن عمر ناهز الـ 80 عاماً. حصل المترجم الراحل على ماجستير في الأدب الروسي من جامعة باتريس لومومبا للصدائفة بين الشعوب، وعمل في إذاعة موسكو ووكالات ناس ونوفوستي والمركز الثقافي السوفيتي، والمعهد العالي للتمثيل بدمشق، ترجم ما يقارب الـ 30 كتاباً أهمها: المجلد الخامس من المؤلفات المختارة لبليخانوف ولغات العالم وعلى المبدأ، والمجتمع السوري في العصر الإمبراطوري وغير ذلك، كما ألف كتاب صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي في سورية ولبنان 1924-1954.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 09/08/2020» «فاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

# الفرجة على المآسي بتقنية «ثلاثي الأبعاد»



## سؤال الجدوى

ينكسب الناس عموماً على متابعة أخبار المآسي «كورونا- تفجير لبنان نموذجاً» كشكل من أشكال التعبير عن التعاطف، عبر الانخراط إلى أكبر درجة ممكنة، ومشاركة الناس مصابهم ولو من مبعده. لكن ذلك نفسه ما يحول التعاطف إلى فعل أجوف، يمتسي عنباً على من يقوم به وعلى من يتلقاه. ربما الأجدر هنا إعادة طرح السؤال عن جدوى هذا الشكل من أشكال التفاعل مع الأحداث عبر وسائل الاتصال. فبعد ما يزيد عن أربعة أشهر من انتشار الوباء، اكتشفنا أن المعلومات التي كنا بحاجة معرفتها ما زالت نفسها «ارتد كامامة» اترك مسافة مع الآخرين»، وبالتالي، فجميع تلك الساعات التي قضيناها في تتبع الأخبار، لم تقينا حتى خطر الوباء، ولم تغد بالكثير. وكذلك الأمر فيما يتعلق بمشاهدة أخبار التفجير، إذ كان يكفي مشاهدة القليل منها، حتى يفكر الواحد منا بالطرق الممكنة لتقديم المساعدة إن وجدت، كجمع التبرعات، أو حتى إجراء اتصال تلفوني طويل مع صديق كان بحاجة ليحكي عما اختبره. يقال: إن الناس يصلون بعد التعرض لكم كبير من الرسائل الإعلامية، إلى ما يشبه الإشباع، وأعتقد أننا جميعاً تجاوزنا الإشباع، ووصلنا حد التخمة المهيدة بالانفجار. الأولوية الآن لأن نعنتي بأنفسنا، ونمنع وسائل الإعلام من الاستمرار بالسيطرة علينا عبر جعلنا خائفين دائماً.

الذي يكشف عن أصابع مدممة تكثيف لطبقات الخوف القديم، الذي بات رحيماً، سخيلاً أمام الخوف الجديد الذي ولده الانفجار. في اليوم الأول للتفجير وما تلاه لاحظت أنني أدمنت «الفرجة». أدمنت التعرض لكل ذلك الكم من الصور القادرة على تحطيم القلوب. وكنت أقرع نفسي بلا جدوى على ما أقوم به، إلا أنني أعود لأتسلل لمشاهدة المزيد. حاولت تذكير نفسي بضرورة الفصل بين الأحداث وتصويراتها، فهناك في الحقيقة ما حدث وانتهى، إلا أنه سيبقى حياً على وسائل الإعلام، وسيعاد كل لحظة من البداية إلى النهاية. أي أن وسائل الإعلام تريدنا بصورة أو أخرى أن نظل عالقين هناك في تلك الدقائق المشؤومة من الانفجار. بعد سنوات من العمل داخل منظومة وسائل الإعلام أو مراقبتها عن مبعده، كمشاهد، وصلت إلى قناعة بأن الخوف هو الابن البار للإعلام. فالتقنيات الإعلامية وصفحات مواقع التواصل الاجتماعية تريد قبل إعلامنا وتثقيفنا وتحذيرنا وحشدنا، تريد قبل ذلك كله تخويفنا. تخويفنا إلى الدرجة التي نكون فيها مشلولين. وبعد أن نتخدر، ونصبح أشبه بقوالب ثلج مذعورة، تفكر هي بما يمكن فعله بنا، بعد أن أصبحنا طبعين، مسلمين، نقبل سلالتنا فارغة، مقابل شعور الأمن، حتى وإن كان واهماً.

أدمنت التعرض لكل ذلك الكم من الصور القادرة على تحطيم القلوب وكنت أقرع نفسي بلا جدوى على ما أقوم به

وصل تصاعد الأحداث في الأشهر القليلة الماضية إلى الحد الذي بات فيه المرء يتمنى لو أنه عاش حقبة الطاعون، أو الحربين العالميتين الأولى والثانية. فمأساة هذا العصر مصحوبة بإدراك ثلاثي الأبعاد لما يحصل، مصحوبة بإدراك تفاعل المصائب والخسارات الشخصية مع الخسارات العامة. الأمر أشبه بمراقبة لوحة من حجارة الدومينو من أعلى، ومشاهدة الحجارة ترتطم إحداها بالأخرى، شيئاً فشيئاً، قبل أن يصل الاهتزاز إلى المرء نفسه فيسقط بثقله على الحجر الذي بجانبه.

حدث هذا الأمر أول ما حدث مع تتبع حركة الوباء الذي كان يمشي متقللاً من بلد إلى آخر، من غرفة طوارئ إلى أخرى، حتى وصل إلى أبواب بيوتنا وغرف نومنا. وحدث ثانياً مع انفجار بيروت. بعد عشر دقائق من وقوع الانفجار، كنت أتجول عبر تقنية البث المباشر- من مكاني في إحدى المدن السورية- على كورنيش بيروت، ترنح صورة الكاميرا، تظهر السيارات المقلوبة على جانب الطريق وتتوقف دون إستئذان أمام ناچ مغطى بالدم من رأسه حتى أخصم قدمه، يسأله المصور أن يصف ما حدث، الرجل بالكاد يستطيع الكلام. أمعن من مكاني النظر في يديه، كان يرتدي قفازاً أزرقاً كي يحمي نفسه من الوباء، يبدو أنه من شريحة الناس التي تتخذ أكبر قدر ممكن من الحيطة. القفاز المهترئ

تستخدم المرجعيات الخاصة بعلوم الاتصال مصطلح «التعرض» لوسائل الإعلام وأخبارها. لكن في عصر السوشل ميديا، بات الأمر أشبه بامتصاص للحدث، أو السماح له بالتغلغل إلى أعماق نفضة في دواخلنا. فالمسافة مع ما يحصل ما زالت موجودة؛ نحن هنا، وهو هناك، لكن ذلك لا يمنحنا سوى شعور واهم بالأمان. فالحدث بات يخترق المرء، كما لو أن الإعلام وتأثيراته أتم دورة تامة؛ في بداية نشأة دراسات تأثيرات الإعلام، ظهرت النظريات التي تقول: إن للإعلام تأثيراً كرسامة، أو إبرة تنغرز أسفل الجلد، ومن ثم بدأ علماء الاتصال فيما بعد بتقليص هذا الدور، والحديث عن عوامل ومتغيرات أخرى حاسمة تخفف أو تزيد من أثر الإعلام. لكن وكما يبدو اليوم عادت وسائل التواصل لتمتلك التأثير الطاعي نفسه، عادت لتخترقنا.

## نور ابوصراج

### الإدراك ثلاثي الأبعاد للمأساة

تقول المصادر التاريخية: إن شكسبير كتب مسرحيته الشهيرة «الملك لير»، بينما كان محجوراً أثناء انتشار الطاعون في أوروبا، يبدو أنه استطاع فعل ذلك، لأنه لم يمتلك تلفزيوناً، أو هاتفاً محمولاً، لم يتعب نفسه بتتبع تضارب الأنباء والإرشادات الصحية، ولم يحرق أعصابه بمشاهدة مئات الفيديوهات عن كل ما يحصل حوله. ربما استرق النظر من نافذته، تجرأ على القيام بجولة قصيرة في المدينة، أو تبادل رسائل مكتوبة مع أشخاص بعيدين. بالتأكيد خاف على حياته وحياة من يجب من الوباء، لكن خوفه لم يتغذ بما يكفي من الصور كما يحصل مع خوفنا.